



جامعة عمار ثليجي - الأغواط -
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



إشكالية اللاجئين بين المواثيق الدولية والعمل السياسي

- دراسة حالة سوريا 2011

مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص العلاقات الدولية.

إشراف الأستاذ:

أ. دحماني لعيد

إعداد الطالبة:

كساسي رقية

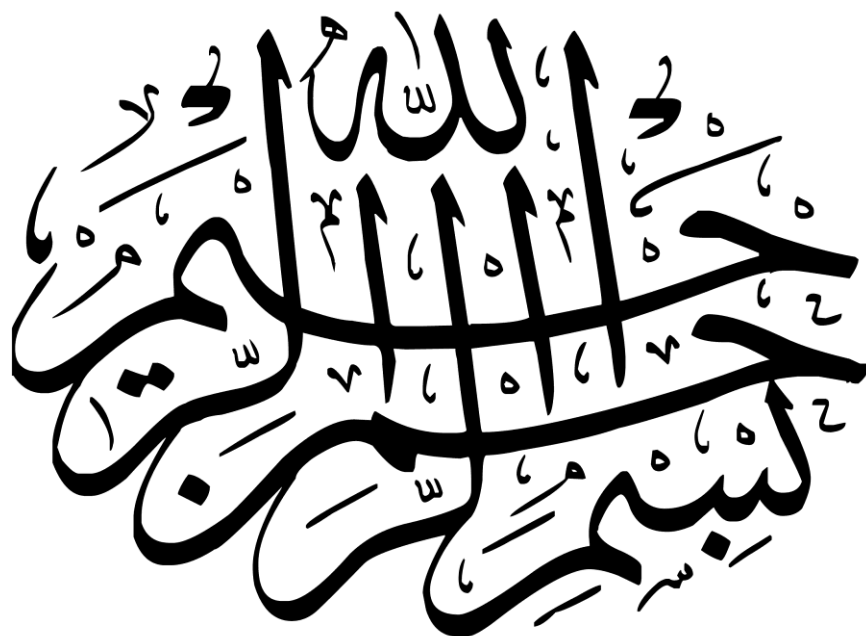
أعضاء لجنة المناقشة:

أ. رئيسا

أ. مشرفا ومقررا

أ. عضوا مناقشا

الموسم الجامعي: 2018/2017



﴿ وقل ربّي زدني علما ﴾

شكر و عرفان

أتقدم بالشكر والثناء و عرفان بالجميل والتقدير للذين كانوا نعم العون والسند وكانوا بمثابة النواة التي أخرجت هذه الدراسة إلى النور، فأبدأ شكري أولاً لله سبحانه وتعالى الذي بفضله أتممت هذا العمل.

كما أتقدم في هذا المقام بجزيل الشكر والعرفان إلى من كان نعم السند والمرافق، المشرف: الأستاذ دحماني العيد، على كل جهوده ونصائحه القيمة وحرصه الشديد من أجل إتمام هذه الدراسة عل لا يفوتني أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل أساتذة قسم العلوم السياسية والطاخم الإداري بجامعة عمار ثليجي بالأغواط، وإلى كل الأساتذة الذين تعاقبوا على تدريسي طوال مشواري الدراسي فلم يخلوا علي بالبذل والعطاء.

الإهداء

إلى كل من أضاء بعلمه عقل غيره
أو هدى بالجواب الصحيح حيرة
سائليه

فأظهر بسماحته تواضع العلماء
وبراحبته سماحة العرفين .

الفهرس:

رقم الصفحة	العنوان
	الاهداء . شكر وعرفان.
أ	مقدمة
13	الفصل الأول: ظاهرة اللاجئين في ظل الهيئات الأممية
14	المبحث الأول: نشأة ظاهرة اللجوء (التطور التاريخي)
15	المطلب الأول: نشأة اللجوء وأسبابه
19	المطلب الثاني: مفهوم اللجوء
23	المطلب الثالث: المفاهيم ذات الصلة
26	المبحث الثاني: الإطار القانوني والسياسي لظاهرة اللجوء
27	المطلب الأول: اللجوء في المواثيق الدولية
33	المطلب الثاني: معايير تعريف اللاجئ
34	المطلب الثالث: أنواع وأسس وضعية اللاجئ
38	المبحث الثالث: أنواع وآليات التعامل مع اللاجئين
39	المطلب الأول: الحماية الدولية للاجئين
43	المطلب الثاني : مراحل وإجراءات طالبي اللجوء
47	المطلب الثالث: حدود الحماية الدولية للاجئين
52	الفصل الثاني: إدارة أزمة اللاجئين السوريين
54	المبحث الأول: أسباب وعوامل نشأة أزمة اللاجئين السوريين
55	المطلب الأول : الأزمة السورية وتداعيات الربيع العربي
57	المطلب الثاني : مظاهر تطور الأزمة

59	المطلب الثالث : بروز اللاجئين السوريين
62	المبحث الثاني : المواقف والجهود الإقليمية
63	المطلب الأول: الدول العربية
66	المطلب الثاني : تركيا
68	المطلب الثالث : الدول الأوروبية
75	المبحث الثالث : المبادرات الدولية والأممية
76	المطلب الأول : هيئة الأمم
78	المطلب الثاني : المنظمات الدولية
81	المطلب الثالث : الاتحاد الأوروبي
90	الخاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملاحق
	الفهرس

شهد العالم في القرن العشرين ومطلع القرن الواحد والعشرين تحولات جذرية شملت جل ميادين الحياة ، ولعل من المظاهر التي شهدت تناميا ملحوظا وبرزت بشكل واضح القضايا التي تتعلق باللجوء واللاجئين، حيث اصبحت دول العالم تواجه صعوبات جمة في التعامل مع مجموعات اللاجئين الكبيرة ، والتي أدت أسباب كثيرة للجوئهم إلى دول أخرى ، بحثا عن الأمن والحماية والرعاية وغير ذلك في حين تحظى منطقة الشرق الأوسط بالعديد من التطورات والتغيرات المتتالية في مختلف الأوضاع، لما يحدث فيها من نزاعات داخل الدول على شاكلة الدول العربية التي عرفت موجة من الحراك وسقوط الأنظمة الديكتاتورية التي خلفت تدمير من قبل الشعوب التي تريد الحرية والبحث عن أوضاع اقتصادية واجتماعية جيدة بعيدة عن الاضطهاد وقمع الحريات .

إنّ الحراك الذي تشهده الشعوب جعل من منطقة الشرق الأوسط منطقة عنف ومن بين هذه المناطق سوريا التي تعاني من تدمير للبنى التحتية وارتفاع مستوى انعدام الأمن والعنف وتدني سبل كسب العيش لدى السوريين أو عدم توفرها، أدى إلى لجوء السوريين إلى دول أخرى المجاورة وغير المجاورة يتواجد اللاجئين السوريين في الكثير من الدول منها المرحبة بهم لما تربطها بهم من علاقات اقتصادية وسياسية وثقافية وأخرى إنسانية، إلا أن هناك أثر على أمن واستقرار هاته الدول، الأمر الذي أدى بالمفوضية لشؤون اللاجئين والوزارات الخارجية للدول لوضع شروط من أجل التحكم في التدفق الهائل نحو أوروبا من طرف اللاجئين .

أهمية الدراسة:

تتبع أهمية الدراسة من كون منطقة الشرق الأوسط منطقة تتعدد وتتغير بها الأوضاع والظواهر الأمنية والسياسية المعقدة حيث تنصدر جملة الاهتمامات والانشغالات في ملفات

الشرق الأوسط وتحدد توجهات القوى الدولية تجاه القضايا والأزمات المفتوحة والممتدة والتي يلعب عامل المصلحة دورا حيويا بها ، إضافة إلى طبيعة الموضوع الذي يعتبر نتيجة هذه الأوضاع وهو من أكثر المواضيع تعقيدا ومن أكثر القضايا المعروضة على المجتمع الدولي، لذا نجد تباين الإطار القانوني للجوء على الصعيد الدولي والإقليمي وكذا مدى فاعلية منظمات المجتمع الدولي والهيئات العالمية في إدارة هذه الأزمة ،وتتجلى أهمية الموضوع من خلال العناصر التالية:

- تمكين القارئ والباحث من الاطلاع فيما يتعلق بشرح وتوضيح المفاهيم في الإطار المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة التي تهتم بقضية اللجوء كمتغير رئيسي .
 - تفيد مجال البحث العلمي ،فهي دراسة جديدة تواكب التغيرات السياسية الراهنة .
- تقديم رؤية حول واقع اللاجئين في ظل الأزمة السورية والاطلاع على المواقف الدولية والأبعاد المتحركة في ذلك .

مبررات الدراسة:

من بين جملة الأسباب التي دفعتني بالدراسة تفشي ظاهرة اللجوء كإحدى المشاكل المهمة في القرن الحالي وذلك بسبب إزفاء عدد اللاجئين وبسبب الحروب والنزاعات المسلحة وغير ذلك من الأمور التي تدفع اللاجئين بأن يتخلى عن وطنه وينتقل إلى موطن آخر، إضافة إلى الجانب الإنساني لمشكلة اللاجئين التي ينبغي النظر فيها ومعالجتها وكذا الأثر الذي تطرحه هذه الإشكالية في النقاشات المهمة بنفس الموضوع في الحقل المعرفي الذي طرحت ضمنه بشكل عام وتحديد ما يتعلق بشرح وتوضيح المفاهيم في الإطار المعرفي والعلمي بشأن الظاهرة المدروسة ،إضافة لإبراز أهمية موضوع اللجوء في ظل التحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط وما لهذا الأخير من وزن يجعله محط

أنصار كل القوى الدولية، إلى جانب عوامل أخرى متمثلة في رغبة الشعوب المنادية بتحسين الأوضاع الأمنية في تلك المنطقة ، إذ كانت ولا تزال الحروب أهم أسباب ترك الوطن وانتشار موجات من التدفقات السكانية نحو دول أخرى تنعم بالأمن الذي يناشده هؤلاء اللاجئين، وتسليط الضوء على ظاهرة اللجوء يستدعي اهتمام دولي كبير لإحاطتهم بالحماية والتكفل بأوضاعهم.

المبررات الذاتية:

أهمية الأزمة السورية في ظل الانتماء العربي والإسلامي هو الدافع الذي يحتم علينا دراسة الأزمات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، خاصة سوريا التي تفاقم بها الوضع الأمني وتردي الأوضاع الداخلية بها

المبررات الموضوعية :

- محاولة لفهم أزمة اللاجئين السوريين وآثارها وكيفية التعامل معها.
- إسقاط المعارف على مفهوم اللجوء ومرجعياته القانونية في النظر في وضع اللاجئين.

المبررات العلمية :

- محاولة جادة لمعرفة الأسباب الحقيقية وراء تشكل أزمة اللاجئين في الجوار .
- التعرف على الأسباب المختلفة حسب البيئة، السياسية، الأمنية، الاقتصادية والاجتماعية للدول
- استخلاص حجم تأثير هذه الأزمة على الحركة الديمغرافية خصوصا في الدول المجاورة والاقتصاديات
- الضعيفة لهذه المجتمعات بالتأثير على موارد الدول على حساب مواطنيها .

المشكلة البحثية:

إن قضية اللاجئين باتت من القضايا الأكثر تشابكا ، خاصة وأن الأزمة السورية من الصعب أن نتوقع السيناريوهات المحتملة والمستقبلية لها لذا يبقى اللاجئين السوريين في وضع غير معروف ومصير مبهم ، فلم يعد يعرف ما إذ كان سيحدث انتقال سلمي للسلطة خاصة في ظل استراتيجيات التدخل العسكري للعديد من الجبهات فالحالة السورية معقدة ، واللاجئ السوري يعرف الوضع السياسي والأمني والاجتماعي الذي يهدد وجوده بسوريا وحجم التوتر الذي تعرفه المنطقة ومن هذا المنطلق تتبلور إشكالية الدراسة كالآتي:

هل تخضع إدارة أزمة اللاجئين الى منظومة القانونين الأممية والدولية ام أنّها نتاج قرارات

سياسية بين الدول المضيفة ومناطق النزاع.؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية عدة تساؤلات :

- ماهي طبيعة القواعد والمبادئ القانونية لحماية اللاجئين.
- ماهي الآليات القانونية في التعاطي مع أزمة اللاجئين السوريين ؟
- ما هو واقع أزمة اللاجئين السوريين في ظل تعدد اطراف النزاع.؟

2- حدود المشكلة:

أ. المجال المكاني: تركز هذه الدراسة على اللاجئين في ظل الأزمة السورية التي تمثل بؤرة التوتر في الشرق الأوسط .

ب. المجال الزمني: حددت الفترة التي تعالجها الدراسة انطلاقا من سنة 2011 إلى اليوم كمجال زمني

لها ،حيث تعد سنة 2011 هي بداية اندلاع الأزمة السورية امتدادا لما يعرف باسم ثورات الربيع

العربي ،حيث شهدت هذه الفترة مجموعة من الأحداث الهامة سواء كان ذلك على الصعيد المحلي أو الخارجي .

ت. **المجال الموضوعي:** تركز هذه الدراسة على جانب هام من جوانب الأزمات الأمنية وهي مشكلة اللاجئين وأدرجنا منها ظاهرة لجوء السوريين في ظل الأزمة السورية نموذجاً لها وحاولنا تبيان العوامل المتحكمة في هذه الظاهرة والتي تبنى على أساسها إدارة هذه الأزمة ،وحاولنا قدر المستطاع إسقاط بعض المقاربات عليها لكيفية التحكم في ظاهرة اللاجئين وإدارتها من قبل المنظمات والهيئات الأممية .

ث. فرضيات الدراسة:

إن الإجابة عن هذه التساؤلات تستدعي جملة من الفرضيات والتي يمكن وضعها للاختبار لاكتشاف مدى صحتها أو ضعفها في معالجة هذه الإشكالية وهي كالتالي:

الفرضية المركزية :

- يلعب العامل السياسي دوراً مهماً لتحفيز الدول في التعامل مع ظاهرة اللاجئين في ظل النظام الحاكم والأهداف السياسية والعسكرية للدولة .

الفرضيات الفرعية:

1- كلما التزمت الدول بالقوانين والمواثيق الدولية في إدارة الحروب والنزاعات المسلحة كلما تحقق أمن اللاجئين .

2- كلما اتسمت استجابة الدول بالحكمة السياسية وعقلانية القرار كلما انخفضت مخاطر وتهديدات اللاجئين .

3- إن وجود آليات لفض النزاعات يعتبر أداة حاسمة لإنهاء أزمة اللاجئين.

4- إن العلاقة بين المنظمات والهيئات الدولية وتطبيقها لمبادئ القانون الدولي الإنساني أثر يعود بالسلب أو بالإيجاب على اللاجئين.

أدبيات الدراسة :

موضوع البحث من الناحية الأكاديمية العلمية قليل المراجع إلا أنه كانت دراسة في محاولات لطرح هذا الموضوع المستجد حالياً نأخذ على سبيل المثال الدراسة الآتية :

أ. مشكلات اللاجئين وسبل معالجتها، سنة 2011

هذه الدراسة لراجي إبراهيم ، يتناول من خلالها اهم مشكلات اللاجئين الناجمة عن مناطق النزاع في ظل غياب المنظومة التشريعية والقانونية المناسبة ومنه ركز على اهم العوامل التي تساهم في تعقيد وضع اللاجئين خاصة منها معاناة اللاجئين في الدول المضيفة .

ب. حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية ، سنة 2009 هذه الدراسة لمعروق سليم

حيث تطرق للموضوع من خلال الإشكاليات الآتية :

-كيف تتحقق حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة ؟

- ماالمقصود بطلب الإستفادة من اللجوء ؟ وما المعايير المعتمدة لتمكين طالبيه من الظفر به ؟

- ماهي أهم حقوق اللاجئين المعتبرة الأساسية لصالحهم ؟

معن فهد ،الثورة السورية قصة البداية : الذي يتناول الطروحات التالية :

- ماهي الأساليب والأدوات الثورية ؟ وكيف كانت الخارطة الثورية آنذاك ؟ بالإضافة إلى الأسباب

الدافعة للفعل الثوري والآثار التي ستنتج على البنية المجتمعية السورية ؟

ت. كتاب سوريا الجدار الأخير لمؤلفه صالح عوض عبد العال ، سنة 2013 ، سرد الكاتب في هذا الكتاب بطريقة موضوعية وحيادية مجريات الأزمة السورية وانعكاساتها على دول الجوار ، فنقل ما ترتب عن أخطاء النظام السوري من جهة ، ومن جهة أخرى اعطى نظرة تحليلية غير معمقة على جانب المعارضة المسلحة وما خلفته من أحداث وتوترات في المنطقة ككل .

ث. أثر النزاعات المسلحة على حفظ السلم والأمن الدوليين لزايد بن عيسى، سنة 2011 ، تطرق بالدراسة إلى جزء هام من القانون الدولي الإنساني الذي يحكم في حالة إيجاد الحلول الملائمة بين علاقة جد معقدة تنشأ في ظل النزاعات المسلحة من جهة ، ومن جهة أخرى محاولة إظهار المبادئ والأسس والآليات الفعالة في المجتمع الدولي التي أهم جزء من النظام الأمن الدولي ومدى قدرتها على الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

ج. مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي لمحمود حسن العفيفي سنة 2012 ، حاول بالتعرض لدراسة واقع ومستقبل النظام العربي والمنطقة العربية ، في ضوء مشروع الأوسط الكبير ، وما يعتري المنطقة من تغيرات ، وما يعد للعالم العربي في السياسة الأمريكية الرامية لإعادة ترتيب المنطقة ، وإعادة نظام التجزئة بما يتناسب مع الاستراتيجية الأمريكية الجديدة والتي تهدف إلى تجزئة المنطقة العربية على مستويين :

- تجاوز الهوية الثقافية والحضارية للعالم العربي عبر مشروع الشرق الأوسط الكبير .
- تعميق الانفصال بين الدول العربية بعضها بعضا بإنشاء كيان فوق قومي أو متعدد

القوميات

أدوات الدراسة :

أ. الإطار المفاهيمي :

نشرح في هذا الإطار المفاهيم الأساسية التي ترد في مشروع البحث المتعلقة بالمتغيرات محل البحث والدراسة.

▪ اللاجئین :

هم الجماعات أو الأفراد الذين تركوا أوطانهم جبرا فارين من الحرب والقمع والجوع والتشرد وكل ما قد يؤدي ويهدد وجودهم على البقاء ، قاصدين دول أخرى تضمن لهم الحماية

▪ المواثيق الدولية:

هي المرجعية القانونية سواء كانت قانون وضعي أو دساتير أو لوائح تشريعية أو كانت معاهدات واتفاقيات مبرمة

▪ الأزمة السورية:

حرب أهلية بدأت بحركات المطالبة بتغيير نظام الحكم وسرعان ما تحولت إلى صراع مسلح مستمر متعدد الأطراف معقد الوضع وصعب الحل.

▪ إدارة الأزمة:

هي سلسلة من الإجراءات الهادفة إلى السيطرة على الأزمات والحد من تفاقمها حتى لا تزداد حدتها ، وبذلك تكون الإدارة الرشيدة للأزمة هي تلك التي تضمن الحفاظ على المصالح الحيوية للدول وحمايتها.

ب. الإطار النظري:

للتعرف على طبيعة التحولات السياسية والأمنية التي شهدتها سوريا والمنطقة العربية، وجب الإلمام بالمفاهيم والمداخل النظرية التي تناولت ظاهرة اللجوء وذلك بقصد التحكم في مفاصل الدراسة والوصول الى النتائج والغايات العلمية والحقائق المعرفية قبل البحث في البيانات والأدلة والوقوف على مدى تطابق ما هو نظري للواقع، وفي هذا الصدد تناولت العديد من النظريات والمقاربات العلاقة بين ظاهرة اللجوء والأزمات الأمنية وكذا مدى التحكم والإدارة من قبل الهيئات والمنظمات الحكومية بين الحل القانوني والواقع السياسي

■ **مقاربة الأمن الإنساني:** تعتبر هذه المقاربة الإنسان الفرد هو وحدة تحليل ومرجعية أساسية في الدراسات الأمنية على إثر التحولات التي مست الساحة العالمية، تلح هذه المقاربة على ضرورة تحرير الإنسان سواء من العنف أو من الحاجة وكذا مبدأ الكرامة الإنسانية وتطوير التنمية البشرية بدلا من القوة الصلبة ففشل هذه الأخيرة يسمح باللجوء لدور الفواعل غير الدولانية لحماية الأمن الإنساني كون الدول أصبحت مصدر تهديد لأفرادها .

■ **الدولة الفاشلة:** تعد هذه المقاربة نقلة نوعية في مجال الدراسات الامنية بتحليلها لأسباب تنامي هذه ظاهرة اللجوء كغياب شرعية الأنظمة السياسية وهشاشة اقتصادها، عدم تطبيق القانون وإلزام الأفراد به، عجز الدول عن احتواء مطالب الشعوب.

■ **النظرية الواقعية:** هي إحدى النظريات التي تعنى بتحليل السياسات الدولية أو السياسات الخارجية للدول وقد اعتمدت نظرية الواقعية على مفاهيم خاصة لفهم تعقيدات السياسة الدولية وتفسير السلوك الخارجي للدول، ولعل أبرزها (الدولة، القوى، المصلحة، العقلانية، الفوضى الدولية، هاجس الأمن والبقاء

ج- الإطار المنهجي:

يعتبر المنهج طريقا للوصول إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث بدونها ، وإن طبيعة الدراسة وموضوع البحث هو الذي يفرض علينا المناهج التي ينبغي اعتمادها ، وقد ارتأينا أن أفضل المناهج للاقترب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة ولذا فقد كانت الحاجة إلى المناهج التالية:

المنهج الوصفي : وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من أجل الوصول إلى اغراض محددة لوضعية اجتماعية أو إنسانية ويعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها كميا وكيفيا . من خلال البحث في طبيعة أزمة اللاجئين السوريين استخدمنا المنهج الوصفي لمنهج أو مستوى إجرائي أساسي نعتمد عليه لدراسة الأزمة وأسبابها وتحولاتها وما ستؤول إليه .

المنهج التاريخي :

تم الاعتماد عليه عند التطرق للتطور التاريخي لظاهرة اللجوء والمراحل التي تبعت الأزمة السورية

المنهج المقارن:

من خلال المقارنة بين المواقف الدولية تجاه أزمة اللاجئين ومقارنة تأثير الأزمة وتداعياتها إقليميا ودوليا .

المنهج الاستقرائي :

هو استقراء الواقع السياسي ودراسته على ضوء الحقائق القائمة فيه من أجل الحصول على نتائج علمية يمكن أن تشكل تعميمات فكرية ، سياسية يستفاد منها في تقويم الأداء وتقديم مبادئ وآراء مستخلصة من ذلك الواقع أي الانتقال من الخاص الى العام .

الاقترب القانوني:

يفترض مجموعة من المعايير والضوابط القانونية التي تستخدم في التوصل الى الحكم على انه لاجئ وحدود الحماية له

أهداف الدراسة:

الأهداف العلمية :

التفريق بين المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة .

التعرف على بعض المضامين الخاصة باللجوء.

تحليل مجموعة من المؤشرات.

الأهداف العملية :

معرفة الأسباب الحقيقية لتشكل أزمة اللاجئين السوريين.

استخلاص تأثير أزمة اللاجئين على حركية الدول الديمغرافية والاقتصادية .

الوقوف على ما ستؤول اليه أزمة اللاجئين .

تقسيمات الدراسة:

بناء على الأهداف الأساسية للموضوع ووفقا للإشكالية المطروحة فقد فرضت علينا الدراسة التطرق على مجموعة من المتغيرات الطاغية على الدراسة، إلى فصلين أساسيين:

الفصل الأول : يتضمن ثلاث مباحث ارتأينا تخصيصها للإطار المفاهيمي والقانوني للجوء كمغير هام وأساسي في هاته الدراسة ، وتفريقه من بين بعض المفاهيم المشابهة الأخرى، وكذا تبين صفة اللجوء على الشخص المهدد والمضطهد لعرضه لخوف تبرره أسباب تتدرج ضمن معايير تعريفه في المواثيق الدولية التابعة للأمم المتحدة والقانون الدولي الإنساني كإطار واضح ومرجعية قانونية للدول في استضافة الأشخاص القادمين إليها على أساس فردي أو جماعي ،فخصصنا المبحث للتطور التاريخي لظاهرة اللجوء حيث تم تناول نشأة اللجوء وأسبابه في المطلب الأول أما المطلب الثاني كان لمفهوم اللجوء والمطلب الثالث تضمن المفاهيم ذات الصلة بتعاريف اللجوء وفي المبحث الثاني فتناولنا الإطار القانوني والسياسي لظاهرة اللجوء فخصص المطلب الأول للجوء في المواثيق الدولية أما المطلب الثاني خصص لمعايير تصنيف اللاجئين والمطلب الثالث كان لأنواع وأسس وضعية اللاجئين ،تعرضنا كذلك بالدراسة في المبحث الثالث لأنواع وآليات التعامل مع اللاجئين فتناولنا في المطلب الأول الحماية الدولية للاجئين وفي المطلب الثاني مراحل وإجراءات طالبي اللجوء أما المطلب الثالث فكان لحدود الحماية الدولية للاجئين .

الفصل الثاني : تم الوقوف من خلاله على دراسة تحليلية في الأوضاع السياسية، الاقتصادية و الاجتماعية السورية كذلك أهمية سورية وما تبعها من تأزم في وضعها الداخلي الأمني والإنساني كسبب رئيسي وواضح لبداية للمأساة الحقيقية للاجئين السوريين التي لم يعرف لها العالم مثيل منذ الحرب العالمية الثانية ، ثم محاولة لتتبع نزوح اللاجئين عبر الدول ورصد خلفيات الدول في استقبالها

لللاجئين السوريين ومدى تحكم الهيئات الأممية والدولية في ذلك، فخصصنا المبحث الأول لأسباب وعوامل نشأة أزمة اللاجئين السوريين ويندرج ضمنه في المطلب الأول الأزمة السورية وتداعيات الربيع العربي وفي المطلب الثاني مظاهر تطور الأزمة أما المطلب الثالث كان لبروز اللاجئين السوريين، تناولنا في المبحث الثاني المواقف والجهود الإقليمية وتخلله المطلب الأول الذي تضمن مواقف الدول العربية ثم موقف تركيا ثم الدول الأوروبية وفي المبحث الثالث تناولنا المبادرات الدولية والأممية تندرج تحتها هيئة الأمم والمنظمات الدولية ثم الاتحاد الأوروبي

الفصل الأول: ظاهرة اللاجئين في ظل الهيئات الأممية

تحظى ظاهرة اللاجئين بقيمة خاصة لدى الهيئات الأممية و القانون الدولي، فقضية اللاجئين تعتبر قضية محورية وهي في تزايد مستمر في الوقت الراهن و أحدثوا تغيرات على الساحة الدولية سواء كانت سلبية أو إيجابية، فهم يتمتعون بحماية عالمية بوصفهم ضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان، بالإضافة إلى اعتبارات أخرى تفرض تدخل المجتمع الدولي لضمان حقوقهم و إيجاد حلول لمشكلاتهم، و تنظيم أوضاعهم وحمايتهم على المستوى الدولي و الإقليمي، و لكل من هاته الهيئات مفهومها للاجئ وآلياتها و نظام تعاملها معه و المعايير التي تتخذها في ذلك و تعتبر مشكلة اللاجئين ظاهرة ليست بالجديدة لأنها لازمت النزاعات و الاضطهاد و القهر الذي كان يمارسه الإنسان منذ العصور الأولى، لكنها تشهد تزايداً و تفاقمًا في عالمنا المعاصر جراء كثرة الحروب و الأزمات التي يترتب عنها ظهور العديد من اللاجئين الذين يطلبون ملجأ و مكاناً آمناً، إما داخل حدود بلدانهم أو لدى الدول الأخرى المجاورة أو غير المجاورة.

و تعرف مشكلة اللجوء القسري التي أصبحت أكثر القضايا إلحاحاً و التي واجهت المجتمع الدولي طوال تاريخه، كون هذه الفئات من بين أكثر الفئات تعرضاً

للمعاناة سواء كان ذلك نتيجة لصراع، أو اضطهاد، أو غير ذلك من أنواع انتهاكات حقوق الإنسان.

و لم يتم النظر إلى قضية اللاجئين باعتبارها ظاهرة دولية يتعين معالجتها على المستوى الدولي، إلا في الفترة التي عقت الحرب العالمية الأولى عندما ظهرت إلى الوجود عصابة الأمم، و منذ ذلك الوقت كان النظر في مشكلة اللجوء يسير ببطء، و بصورة متقطعة، واستمر الوضع حتى أدرك المجتمع الدولي ضرورة إنشاء شبكة من المؤسسات و النظم القانونية التي تهدف إلى توفير الحماية الدولية للاجئين و التعامل معها بطريقة شاملة.

و يعتبر تعريف اللاجئين الخطوة الأولى لإنشاء أي نظام يحكم وضع اللاجئين، وفقا للتطورات و المتغيرات التي فرضتها البيئة الدولية.

المبحث الأول: نشأة ظاهرة اللجوء (التطور التاريخي)

نحاول من خلال هذا المبحث توضيح التطور التاريخي لنشأة اللجوء و تحديد مفهوم "اللاجئ" في القوانين و الوثائق الدولية، وكذا التعرّيج على أهم المجهودات التي قدمها العلماء و المفكرين في تحديد وضعية اللاجئ، و نفصل في أهم المفاهيم و المصطلحات المتشابهة التي تشترك و تتداخل مع مفهوم اللجوء في أحد الخصائص أو الميزات.

المطلب الأول: نشأة اللجوء وأسبابه

اللجوء فكرة قديمة قدم الإنسانية ذاتها، ارتبطت بالظروف الأمنية و البيئية و الاقتصادية و السياسية التي تحيط بالمجتمعات، و عرف اللجوء في الحضارات القديمة كموضوع، بالإضافة إلى مواضيع موالية له كالهجرة و النزوح و التشرد و تنموا هذه الظواهر و تتزايد بشكل مطرد لعدد من الأسباب و المحفزات المؤدية في نهاية المطاف إلى أن يترك الأفراد مواطنهم و مواقع سكنهم في هجرات جماعية قسرية أو طوعية.

1/- اللجوء في الحضارة الفرعونية: من أقدم الحضارات التي عرفت البشرية، حيث كان حق اللجوء عندهم نظاماً معترفاً به، و موجوداً لدى الفراعنة، و كان يمنح للمستضعفين و مرتكبي الجرائم غير العمدية.

2/- اللجوء عند اليهود: عرف اليهود اللجوء الديني حتى قبل أن يستقروا في فلسطين، و عندما استقروا أقاموا معابدهم و أموالهم و مساكنهم في القدس ليكون ملجأً للمقهورين و المجرمين و الضعفاء، و لم يكن المجتمع اليهودي يعرف التسامح بشأن الجرائم المعتبرة اليوم جرائم سياسية، و أقاموا اليهود مدناً على ضفتي نهر الأردن و خصصوها للملجأ، بعد أن وجدوا صعوبة الوصول إلى المدينة (القدس).

و لا يعتبر نظام مدن الملجأ نظاما للملجأ بالمعنى الصحيح قوة حيث لم يكن يرمي إلى إفلات اللاجئين من حكم القانون بل كان يفترض صدور حكم مسبق يقره في كل حالة على حدة.¹

3/- اللجوء عند الإغريق: بلغ نظام اللجوء الديني عند الإغريق درجة من التطور لم تعرفها الشعوب القديمة، و كان يتسع لحماية الجميع دون التمييز بين مجرم و بريء، فالقاعدة العامة تقول أن كل من اعتصم بالمعبد أو الأماكن الملحقة به لا يجوز المساس به مادام قد بقي داخل مكان الملجأ، حيث أنه إذا غادر تزول عنه حماية الآلهة.²

4/- اللجوء في الشريعة الإسلامية: قد وردت فكرة اللجوء في القرآن الكريم و السنة النبوية اللذان يعتبران أساسا قانونيا، في قوله تعالى: " وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا".

و قال رسول الله صل الله عليه و سلم: " من دخل المسجد الحرام فهو آمن، ومن دخل بيت أبي سفيان فهو آمن، و من ألقى سلاحه فهو آمن، و من أغلق بابه فهو آمن".

¹ سليم معروف، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية، تخصص

القانون الدولي الإنساني، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008-2009، ص ص22-25.

² محمود السيد حسين داود، مشكلات اللاجئين إبان النزاعات المسلحة، " في مجلة السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام، جمهورية مصر العربية، مطابع مؤسسة الأهرام، المجلد40، السنة الحادية و الأربعون، العدد مائة و اثنان و ستون، أكتوبر2005، ص10.

و بألفاظ أخرى تضمنت معناه و منها قوله تعالى: " وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّىٰ يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ ".
استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون .

يرى بعض الفقهاء أن الشريعة الإسلامية جعلت الملجأ حق اللجوء و التزاما على عاتق الدولة الإسلامية، و أن الملجأ يمنح للمسلم و لغير المسلم على سواء و استناداً إلى " المبدأ العام الذي يقر أن المسلم و الكافر في مصاب الدنيا سواء".

اعتبر دار الإسلام مكان الملجأ لكل أجنبي غير مسلم للحماية، و حصن المسلمين على طلب الملجأ في دول أخرى هربا من الاضطهاد أو اعتداء عليهم في دينهم.

و من ذلك قوله تعالى: " وَالَّذِينَ آمَنُوا وَهَاجَرُوا وَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالَّذِينَ آوَوْا وَنَصَرُوا أُولَٰئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَهُمْ مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ " ¹.

5/- اللجوء في العصور الوسطى: يقتصر منح الملجأ لمرتكبي الجرائم السياسية، التي كان يتوقف مدھا على مصلحة الأمير الإقطاعي في ذلك، فضلا عن مدى قوته بالنسبة للقوى التي هرب منها اللجوء.

¹ د. إبراهيم دراجي، مشكلات اللاجئين و سبل معالجتھا، الملتقى العلمي بعنوان: اللاجئين في المنطقة العربية: قضاياهم و معالجتھا، جامعة نايف للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية، الرياض، 4-3 أكتوبر 2011.

6/- اللجوء منذ القرن الثامن عشر: لم يقتصر اللجوء على مرتكبي الجرائم العادية بل أنهم ذهبوا يطالبون به بالنسبة للمجرمين السياسيين، قد أسهمت الثورة الفرنسية في منح الملجأ حتى أوائل القرن التاسع عشر الذي انتصر فيه نهائياً مبدأ منح الملجأ لمرتكبي الجرائم السياسية بتطبيقه في تشريعات و ما تنص عليه معاهدات الدول، و بقيام الحرب العالمية الأولى وقع تطور على مستوى هذا المبدأ و شروطه و حظي باهتمام متزايد حيث أصبحت المسألة تتجاوز تسليم المجرمين إلى القبول بدخول الأجانب إلى إقليم الدولة الأخرى.¹

7/- اللجوء منذ الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا: نتيجة لظروف الحروب و الاضطهاد الديني و العنصري و السياسي، وكذلك بسبب حركات التطور و الحروب الأهلية و الاحتلال الأجنبي و الاضطهاد، حيث عمت ظاهرة اللجوء لجميع الدول، و من هنا أصبحت مشكلة الملجأ و حماية اللاجئين من اهتمامات الجماعة الدولية.

من أجل إيجاد حل لبعض جوانبها على الأقل، و كانت من بين خطواتها إنشاء منظمات و وكالات متخصصة لحماية حقوق اللاجئين.

¹ عبد الحميد الوالي، إشكالية اللجوء على العقدين العربي و الدولي، الدار البيضاء، مطبعة دار النشر المغربية، بدون سنة طبع.

من هذه الجهود أخذت مجموعة من الدول تضمن دساتيرها الداخلية نصوصاً تتعلق بمنح حق الملجأ للأجانب بشروط.¹

المطلب الثاني: مفهوم اللجوء .

1- مفهوم اللجوء:

اللجوء لغة: مصدر الفعل لجأ: يقال إلى الشيء و المكان يلجأ لجأ لجوءاً و ملجأ، بمعنى لاذ به و اعتصم، قال ابن فارس: "اللام و الجيم و الهمزة" : كلمة واحدة، و هي اللجأ و الملجأ: المكان يلتجأ إليه يقال: لجأ و التجأ. الالتجاء، لجوء: مصدر لجأ إسم.

حق اللجوء السياسي: حق الالتجاء و الاحتماء ببلد لكل إنسان غادر بلده مكرهاً و مضطراً خوفاً من الاضطهاد بسبب أفكاره و آرائه. لجأ الشخص إلى المكان غيره: قصده و احتوى به.²

كلمة ملجأ asile مأخوذة من الإغريق حيث كانت تعني الحصانة الممنوحة لبعض الأفراد لإقامة في بعض المناطق المحددة.

¹ سليم معروق، مرجع سابق، ص 41.

² زهرة مرابط، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون فرع القانون الدولي العام، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2011، ص12.

اللجوء اصطلاحاً: مصطلح لاجئ ينطبق على كل شخص يجبر على ترك مكان إقامته المعتادة حسب اعتداء خارجي، أو احتلال، أو هيمنة أجنبية، أو أحداث تعكر النظام العام بشكل خطير في كل أو جزء من بلد منشأه أو جنسية من أجل البحث عن ملجأ في مكان آخر خارج بلد منشأه أو جنسيته.

اللاجئ: هو شخص يطلب اللجوء هرباً من الخطر، و في العلاقات الدولية نجد التعريف القانوني أكثر حصرية، و كما جرى في مؤتمر 1951 المتعلق بأوضاع اللاجئين، يعتبر اللاجئين أفراد في حالة خوف مبرر من الاضطهاد لأسباب عرقية، دينية، وطنية أو لانتمائهم إلى مجموعة اجتماعية أو سياسية، و قد أصبحوا نتيجة هذا الخوف خارج البلد الأم و لا يودون وضع أنفسهم في حماية ذلك البلد.¹

2- أسباب اللجوء:

وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 و بروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الداعية لقبول اللاجئ، و هي على النحو التالي:²

¹ زهرة بوراس و مروى جغبول، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم

السياسية، تخصص دراسات استراتيجية، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2015-2016.

² زهرة مرابط، مرجع سابق، ص.....

أ- **الخوف:** و يقصد بالخوف ما كان ناتجاً عن التعرض للتعذيب و الاضطهاد، و هو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى مكان يشعر فيه بالأمان.

ب- **الاضطهاد:** و هو ما كان ناتجاً عن التعرض و التهديد للحياة و الحرية، و انتهاك حقوق الإنسان التي نصت عليها الإعلانات و المواثيق الدولية.

ج- **التمييز:** و هو يطلق على الاختلاف في المعاملة، و الحقوق و الفرص، مما يولد شعوراً بعدم الأمان.

ح- **العرق:** و يطلق على الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة أقلية ضمن مجموعة من السكان.

خ- **الدين:** و هو المعتقد الذي يعتقده الإنسان و الحرية الدينية مكفولة وفق الإعلانات و الوثائق الدولية.

د- **الإنتماء:** يكون الانتماء سبب من أسباب اللجوء، إذا انعدمت الثقة ولاء تلك الفئة أو تلك للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة و الاضطهاد.

ذ- الرأي السياسي: و هو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتقد النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسحب أو التضييق.¹

و قد أعطت الشريعة الإسلامية عدة أسباب للجوء منها:

- الخروج من دار الحرب إلى دار الإسلام.

- الخروج من المكان الذي عمته البدعة.

- الخوف من الأذية في المال.

- الفرار من الأذية في البدن.

- الخروج من الأرض التي فيها وباء.²

¹ أ. صلاح الدين طلب فرج، حقوق (اللاجئين) في الشريعة الإسلامية و القانون الدولي، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية)، المجلد السابع عشر، العدد الأول، يناير 2009، ص 196.

² د. وليد خالد الربيع، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي و القانون الدولي (دراسة مقارنة)، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة الكويت، ص 11.

المطلب الثالث: الألفاظ ذات الصلة

من بين المفاهيم المترابطة و التي لها علاقة و تشابه مع مفهوم اللجوء نذكر

أهمها:

- **الاستجارة:** وهي من استجار: أي طلب الأمن قال الله تعالى: "و إن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون"¹، و أجار و المجير هو الذي يمنعك و يجيرك.

و كلمة استجارة أفضل من كلمة اللجوء المستخدمة في القانون الدولي المعاصر، ذلك أنها تتضمن على كل المعاني و العناصر الخاصة بهذه المسألة:

فهي تعني وجود اضطهاد و اضطرار دافع إلى طلب الحماية و إلا ما كان يستجير و قد اعتمد الإسلام نظام الاستجارة أو الإجارة أو طلب الجوار و هي تعني أن من يطلب منه الحماية عليه واجب منحها.²

- **إبن السبيل:** و هو المسافر الذي انقطع به الطريق، فأراد الرجوع إلى بلده، فلم يجد ما يتبلغ به، فله من الصدقات نصيب، و قد ذهب جمهور الفقهاء إلى أنه الذي جاوز بلدا إلى آخر.

¹ زهيرة بوراس، مروة جغبلو، مرجع سابق، ص17.

² محمد بلمدنوح، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، كلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة حسنية بن بوعلي، الشلف، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، العدد10، جانفي 2017، ص 25.

و ابن السبيل يطلق على المسافر إلى بلد غير بلده، و ليس معه ما يستعين به على متطلبات الحياة و لا على دفع تكاليف عودته إلى بلده، و الإسلام يأمر بجعل حق في الزكاة لابن السبيل حسب النص القرآني: "و آت ذا القربى حقه و المسكين و ابن السبيل".¹

- **الإضطهاد:** هو تجاوز الحد في السلطة و معاملة قهرية تعسفية، و انتهاك المبادئ الدستورية و خاص ما كان متعلقا بحماية حقوق الإنسان.

و هو سلوكية يتمسك بها الجميع و كل جهة لا تتعرف بمظلومية الجهة الأخرى، بل تتعتها بالظالمة و المستبدة و الخارجة عن القانون.²

- **النزوح:** يعرف النزوح بأنه حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة، و يتم النزوح رغما عن إرادة النازح بسبب مؤثر خارجي مهدد للحياة كالمجاعة أو الحرب أو الجفاف أو التصحر أو أي كوارث أخرى تدفع النازح إلى مغادرة موقعه و التوجه إلى موقع آخر طمعا في الإخلاص من تلك الظروف.

- **الهجرة:** هي مغادرة شخص ما دولته إلى دولة أخرى، بغرض الإقامة و الاستيطان في البلد الجديد (المقصود)، و تعني الهجرة في الغالب مغادرة الأسرة بأكملها.¹

¹ د. وليد خالد الربيع، مرجع سابق، ص 22.

² أ. صلاح الدين طلب فرج، مرجع سابق، ص 170.

و أصل الهجرة عند العرب، خروج أهل البادية إلى المدينة، أو الخروج من أرض إلى أرض أخرى.

و قد تعرض المسلمون الأوائل من الصحابة الكرام رضي الله عنهم إلى العداوة و الاضطهاد في بداية ظهور الدين الإسلامي، الأمر الذي دعاهم إلى الهجرة إلى الحبشة، كما هاجروا فيما بعد إلى المدينة المنورة، قال الله تعالى حكاية عن ذلك: " لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ".²

¹ زهير بوراس، مروة جغبلو، مرجع سابق، ص 18.

² القرآن الكريم : سورة الحشر، آية (8) .

✓ استنتاجات المبحث الأول:

- اللجوء ظاهرة عرفت منذ القدم، قدم الحضارات الإنسانية.
- هناك مواضيع موالية له كالهجرة، النزوح والتشرد.
- وكان اللجوء نظاما معترف به ويمنح للمستضعفين ومرتكبي الجرائم غير العمدية .
- واللاجئ هو الشخص الهارب من الخطر.
- من أسباب اللجوء الاضطهاد، الخوف التمييز، العرق، الدين الانتماء ،وكذلك الرأي السياسي .
- يوجد أيضا ترابط واختلاف بين المفاهيم فمصطلح الاستجارة أعمق من اللجوء فهي تحمل كل المعاني الخاصة بهذه المسألة ، ابن السبيل مصطلح متغير تماما عن مفهوم اللجوء فيقصد به المسافر إلى غير بلده ،الاضطهاد فهو هو تجاوز الحد في السلطة و معاملة قهرية تعسفية وانتهاك المبادئ الدستورية ، أما النزوح فيقصد به حركة الفرد أو المجموعة من مكان إلى آخر داخل حدود الدولة ، الهجرة فهي هي مغادرة شخص ما دولته إلى دولة أخرى، بغرض الإقامة .

المبحث الثاني: الإطار القانوني و السياسي لظاهرة اللجوء

يوضح هذا المبحث الإطار القانوني " للجوء" الذي نصت عليه مجموعة من المواثيق و المنظمات لتقديم وضع محدد لصفة "اللاجئ" و الأسباب التي تحدد وصف الفرد بـ "اللاجئ"

المطلب الأول: اللجوء في المواثيق الدولية

- عصبة الأمم:

تمثلت مهمة عصبة الأمم المذكورة في ميثاقها في ضمان السلم و الأمن الدوليين، و منع الحروب و تنظيم و توثيق التعاون الدولي، فكانت أولى منظمة أصدرت وثائق دولية تضمنت نظاما من القواعد القانونية الرامية إلى حماية اللاجئين.

- هيئة الأمم المتحدة:

بعد إنشاء منظمة الأمم المتحدة تزايد عدد اللاجئين، كما تعرض ميثاق الأمم المتحدة بصفة غير مباشرة لوضعية اللاجئين، و ذلك من خلال نص المادة الأولى الفقرة الثالثة التي تتضمن مقاصد الأمم المتحدة، كما تعرض الإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1948 بصفة عامة في ما يخص "اللاجئ" و مبدأ حق اللجوء في المادة 14 منه.

اعتمدت اتفاقية جوان 1951 من قبل مؤتمر الأمم المتحدة للمفوضية بشأن اللاجئين و عديمي الجنسية الذي دعتة الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى الانعقاد بمقتضى قرار 428 الذي دخل حيز التنفيذ سنة 1954.¹

تعتبر اتفاقية 1951 أساس القانون الدولي للاجئين، لكن بظهور أزمات جديدة خاصة باللاجئين من خمسينات القرن العشرين و مطلع الستينات، أصبح من الضروري توسيع نطاق الاتفاقية، لذلك تم صياغة و إقرار بروتوكول للاتفاقية الذي عرف بالبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين 1967.²

تظل اتفاقية عام 1951 أساسا لقانون اللاجئين الدولي، و تعريفها للاجئ حيث تعطى الاتفاقية و البروتوكول الملحق بها 1967 ثلاث موضوعات أساسية:

- التعريف الأساسي للاجئ بالإضافة إلى شروط توقف وضع اللاجئ و الاستبعاد من هذا الوضع.

- الوضع القانوني للاجئين في بلد لجوئهم، و واجباتهم و التزاماتهم، و الحق في الحصول على الحماية من العودة القسرية (التعسفية).

¹ إتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين، أمثلة وأجوبة، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 8.

² إتفاقية 1951، مرجع سابق، ص 9.

- يعتبر عمل المفوض السامي أية سمة سياسية، بل هو عمل إنساني و اجتماعي القاعدة فيه أن يعالج شؤون مجموعات و فئات من اللاجئين.

من بين الأحكام العامة للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي أن يقرر بعد الاستماع إلى المفوض السامي حول الموضوع، إنشاء لجنة استشارية لشؤون اللاجئين لاهتمام بمشكلة اللاجئين.¹

- الإعلان حول اللجوء الإقليمي 1967:

أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة و الذي يعكس الإجماع الدولي حول الرأي بأن منح اللجوء هو عمل سلمي و إنساني لا يجب أن تعتبره أية دولة أنه غير ودي، و يشير إلى أن مسؤولية تقدير ادعاءات تعود للدولة التي يلتمس الفرد فيها الأمان.²

- ميثاق الوحدة الإفريقية 1969:

واجهت الكثير من الدول في افريقيا بعد مدة من استقلالها بإعادة الاعمار و ضرورة توفير الحماية و المساعدة و الحلول المستدامة للاجئين الذين هجرتهم حروب التحرير و الصراع، تأسست منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 و سنة اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين و اللجوء في افريقيا

¹ مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين، حماية الأشخاص الذين هم موقع اهتمام المفوضية، برنامج التعليم الذاتي 1، مطبوعات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 30.

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 و بروتوكول عام 1974 الخاصة بوضع اللاجئين.

(اتفاقية اللاجئين لمنظمة الوحدة الإفريقية) عام 1969 و دخلت حيز التنفيذ عام 1974.

عرفت الاتفاقية مصطلح اللجوء عقب حروب التحرير و القضاء على الاستعمار التي اندلعت في القارة الإفريقية.

وفق المادة (1) تعريف مصطلح اللجوء:

- الأغراض هذه الاتفاقية مصطلح "لاجئ" يعني كل شخص يتواجد خارج بلاده خوفا من الاضطهاد.

- بسبب العرق أو الدين أو الجنسية أو بسبب عضوية مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي.

ينقطع بتطبيق هذه الاتفاقية إلى أي "لاجئ" إذا:

- إعادة الاستفادة اختيارا من حماية استفادة بلد جنسيته.

- فقد جنسيته التي أعاد اكتسابها اختياريا.¹

المادة (2) حق اللجوء السياسي:

¹ مكتبة حقوق الإنسان، الاتفاقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في إفريقيا، 1974.

- تبذل الدول الأعضاء منظمة الوحدة الإفريقية أقصى مساعيها و التي تتفق مع تشريعاتها الخاصة لاستقبال اللاجئين و تأمين الاستقرار لهؤلاء اللاجئين.
- إن منح اللجوء إلى اللاجئين هو فعل سلمي إنساني، و لا يجب أن تعتبره أي دولة عضو على أنه فعل معاد.
- تسهم كذلك بضرورة أن تعالج الدول الأسباب الجذرية للتشريد القسري معالجة حازمة و أن تهيء الظروف التي تسير إيجاد حلول دائمة للاجئين و المشردين، و أن تشدد في هذا الصدد على ضرورة أن تعمل الدول على تعزيز السلام و الاستقرار و الرخاء في جميع أنحاء القارة الإفريقية.
- ضرورة تعزيز قدرة الدول على توفير المساعدة و الحماية للاجئين و العائدين و المشردين و بصورة أن يقوم المجتمع الدولي بزيادة تقديم المساعدات المادية و التقنية إلى البلدان المتأثرة بمشكلة اللاجئين.¹
- وثائق مجلس أوروبا:
- الاتفاقية الأوروبية سنة 1950 فلم تشر صراحة أو ضمنا إلى الحق في اللجوء مما دعى الدول الأوروبية إلى أن تتدارك ذلك في مجلس أوروبا، إذا ما توفرت أسباب و ظروف اللجوء.²

¹ الجمعية العامة للأمم المتحدة، قرار اتخذته الجمعية العامة 135/65 - مساعدة اللاجئين و العائدين و المشردين في إفريقيا، 2002،

ص 6.

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين

منذ منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) إلى توفير سياستها و ممارستها حول اللجوء، بداية أخذ التعاون شكل مبادرات سياسية غير ملزم قانوناً، غير أنه من 1999 عملت حكومات الاتحاد الأوروبي على وضع نظام أوروبي مشترك للجوء يركز على التطبيق الشامل الكامل لاتفاقية 1951.

و بحلول شهر ماي 2004 تم التوصل إلى اتفاق حول العناوين الأساسية للنظام الأوروبي المشترك للجوء، و تضمن الاتفاق على المسائل التالية:

- الحماية المؤقتة.
- المعايير الدنيا لاستقبال طالبي اللجوء.
- نظام يحدد الدولة العضو المسؤولة عن نظر طلبات اللجوء.
- نظام لمقارنة بصمات أصابع طالبي اللجوء.
- إيعاز التأهيل، الذي يحدد مفهوم اللجوء و الحماية المتفرغة عنه أو المتممة له، و بالتالي يحدد المعايير الدنيا لهؤلاء الذين تأهلوا لنيل الحماية الدولية.
- المعايير المشتركة لإجراءات تحديد وضع اللاجئين.

هذه القيود الأساسية تؤسس الحد الأدنى من المعايير الإجرائية تعتبر العلامة النهائية للمرحلة الأولى لتأسيس النظام أوروبي مشترك للجوء، تكفل الحماية و تحديد لوضعية اللاجئين و ترجمتها إلى تشريعات وطنية على مستوى الدول الأعضاء لتوفيق الممارسات.¹

المطلب الثاني: معايير تعريف اللاجئين (اتفاقية 1951)

ترجع إلى الأسباب الرئيسية و التي في مجملها حسب القانون الدولي و التي تم الاتفاق عليها حسب اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين 1951، و بروتوكولاتها الملحق بها 1974.

و التي منها الخوف، الاضطهاد، العرق، الدين، الجنسية: التي تشمل جماعات من الأشخاص المعوقين على أساس هويتهم العرقية أو الدينية أو الثقافية أو اللغوية الحقيقية أو المحسوسة.

الرأي السياسي: يفسر مفهوم الرأي السياسي كأساس لاعتراف بشخص كلاجئ بمعنى واسع، على أنه يشمل أي رأي يتعلق بالأمور التي تخص آليات الدولة أو

¹ أحمد الرشدي، الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ط1، القاهرة، 1997، ص 61.

الحكومة أو المجتمع، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لا بد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسحب أو التضيق.¹

رغم أن شروط اكتساب صفة اللاجئ وردت على سبيل الحصر في اتفاقية 1951، إلا أن مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين، دعت من خلال توصياتها إلى تكريس مبدأ وحدة الأسرة، لتمكين أفراد أسرة اللاجئ من الحصول على هذه الصفة، كما دعت أيضا إلى الاعتراف بحاجة النساء ضحايا التمييز القائم على نوع الجنس إلى حماية الدولية التي تضمنها اتفاقية 1951.²

المطلب الثالث: أنواع و أسس وضعية اللاجئ

1. أنواع وضعية اللاجئ:

تختلف وجهات النظر في أنواع اللجوء إلا أنها تنقسم في العموم إلى:

1- الملجأ الديني: ينشأ في الأصل نشأة دينية، و يمكن القول أن جميع الشعوب القديمة هي عرفة الملجأ في إحدى مراحل تاريخها، طلبا للأمن لما في ذلك المكان من حرمة دينية و قدسية عند أفراد المجتمع.³

¹ تحديد وضع اللاجئ، برنامج التعليم الذاتي 6، مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، 2005، ص 33.

² حورية آيت قاسي، تطور الحماية الدولية للاجئين، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون، جامعة مولود

معمر، تيزي وزو، كلية الحقوق و العلوم السياسية، مارس 2014، ص 47.

³ مدونات مكتوب: اللاجئ في القانون الدولي:

2- الملجأ الإقليمي: ترجع فكرة الملجأ الإقليمي إلى تاريخ العصور القديمة حيث وجدت من العوامل ما ساعد على تكوينها و تطورها و الملجأ الإقليمي ظاهرة ابتدعها الإنسان ليواجه بها الإنسان الأقوى منه و طغيانه.¹

3- الملجأ الدبلوماسي: يطلق البعض على الملجأ الدبلوماسي بالملجأ الداخلي intérieur أو الملجأ خارج الإقليم extra territorial أو الملجأ في امتداد الإقليم Exterritorial asylum يقصد كذلك به ما كان إلى دولة أجنبية أو إلى إحدى سفاراتها في الخارج، أو إحدى سفنها أو طائراتها، حيث يطلب فيها اللجوء الإقامة مؤقتاً أو لمدة طويلة هرباً من خطر داهم يهدد حياته وسلامته.

4- اللجوء الإنساني: أعتبر اللجوء الإنساني في أشهر أنواع اللجوء لأنه لكافة الناس على مجموعة يعينها، الشيء الذي يجعل اللجوء الإنساني الأشهر و الأكثر من ناحية الأشخاص الحاصلين عليه.

وأسباب اللجوء الإنساني هي الحروب و الصراعات العرقية و مثال على ذلك سوريا و العراق.

5- اللجوء السياسي: نوع من أنواع اللجوء التي لا تمنح إلا للشخصيات المشهورة و القادة المشتقين من حكوماتهم أو جيوشهم أو الناشطين السياسيين، و يتميز اللجوء السياسي بعدة مزايا منها زيادة المساعدات المالية التي تقدمها الدولة للاجئ السياسي، و التأمين الشخص خصوصا إذا كان لاجئ شخصية مستهدفة.¹

II. أسس وضعية اللجوء:

أ- الأساس الفردي:

اتفاقية 1951 و بروتوكولها 1967 لم توضح إجراء معين لتحديد وضع اللاجئين كلما أمكن ذلك في شكل إجراء فردي، و بعد فحص معمق عن الظروف الشخصية لملتسي اللجوء.

ب- الأساس الجماعي:

يكون الاعتراف بوضع اللاجئين للجماعات ذات صلة على وجه الخصوص في سياق التدفق الجماعي، حيث يصل ملتسو الحماية الدولية بأعداد و بمعدل كبير لدرجة تجعل دراسة طلباتهم على أساس فردي أمر لا يمكن ممارسته عمليا مثل تصعيد خطير في حرب أهلية بين الطوائف.²

¹ زهيرة بوراس، مروى جغبيلو، مرجع سابق، ص. 26-27.

² الوقائع: حقوق الإنسان واللاجئين، مجلة إلكترونية تصدر عن الأمم المتحدة، الحملة العالمية لحقوق الإنسان. www.Un.Org.

✓ استنتاجات المبحث الثاني:

- كانت عصبة الأمم أول منظمة اصدرت وثائق دولية تضمنت نظاما من القواعد القانونية التي تهدف لحماية اللاجئين .
- تزايد عدد اللاجئين بعد إنشاء هيئة الأمم المتحدة.
- تعتبر اتفاقية 1951 أساس القانون الدولي للاجئين.
- عام 1963 تأسست منظمة الوحدة الإفريقية التي تنظم جوانب محددة من مشكلات اللاجئين و اللجوء في افريقيا .
- في منتصف الثمانينات سعت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي (EU) إلى توفير سياستها و ممارستها حول اللجوء.
- معايير تصنيف اللاجئين حسب اتفاقية 1951 للأمم المتحدة الخوف، الاضطهاد، العرق، الدين، الجنسية...
- أنواع وضعية اللاجئين هي الملجأ الديني ، الإقليمي ،الدبلوماسي ،الإنساني ، السياسي ..
- أسس وضعية اللاجئين نجد الأساس الفردي والأساس الجماعي .

المبحث الثالث: أنواع وآليات التعامل مع اللاجئين

إن لاضطرار الأشخاص اللاجئين و تخليهم عن ديارهم، و التماسهم الأمان في أماكن أخرى هرباً من الاضطهاد و الصراع المسلح و العنف السياسي، صدى في المجتمع الدولي للتعامل مع هكذا قضايا، رغم ما يواجهه من تحديات كبيرة تفرضها مشكلة اللاجئين، لعل أهمها، التحديات الناجمة عن تزايد حدة النزاعات المسلحة، و الطبيعة المتغيرة للنزاعات الدولية و المحلية، و التحركات المتزايدة للسكان، و كذا التحديات التي تواجه العمل الإنساني، كل هذه التحديات تقتضي مراجعة سبل الحماية بالتعاون بين كافة الدول، و دعم البرامج الدولية بما يكفل لها من القيام بأعمالها و معالجة أسباب اللجوء، و أن تتحمل الدول التي تحتل أو تتدخل في بلدان أخرى مسؤولياتها بهذا الخصوص، و أن يتم التعامل مع مشكلة اللجوء كقضية إنسانية بالدرجة الأولى بعيداً عن أية اعتبارات أخرى.

فالمسار الجديد للعلاقات الدولية و المتغيرات الجديدة و تغير البيئة الدولية بحد ذاتها تستدعي المراجعة الشاملة لسبل حماية اللاجئين، بشكل يجعلها أكثر فاعلية، لحماية و مساعدة هذه الفئة التي تقع على عاتق الدول خاصة بلدان اللجوء التي يمر إليها اللاجئين.

المطلب الأول: الحماية الدولية للاجئين و آلياتها

لم يتوصل القانون الدولي إلى تعريف موحد و شامل للاجئين لا يعني إهمال موضوع اللاجئين و إهدار حقوقهم بما في ذلك الحماية و التعويضات المقررة لهم، بل اهتم القانون الدولي بشكل عام و القانون الدولي الإنساني بشكل خاص باللاجئين و العمل على توفير الحماية اللازمة لهم سواء أثناء النزاع أو بعد استقرارهم في البلدان التي لجئوا إليها، و الحماية المقررة للاجئين لا ينبغي أن تقتصر على اتفاقية اللجوء فقط، و ذلك أن الكثير من حقوق اللاجئين تجد منشؤها و مصدرها في اتفاقيات حقوق الإنسان الأساسية و التي يستفيد منها اللاجئ كإنسان قبل كونه لاجئاً.

1- حماية اللاجئين في اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949:

في حالة نشوب نزاع مسلح يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من العمليات الفدائية و استقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كذلك يمكن أن يكون اللاجئين من دول أخرى في وسط حرب أهلية في دولة اللجوء، توفر لهم الحماية على أساس أنهم أجانب يقيمون في أراضي طرف النزاع و ليس على أساس أنهم مواطنو الدولة المعادية.¹

¹ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية أ/ قسم العلوم الاقتصادية و القانونية، العدد 17، جانفي 2017، ص ص 160 - 168.

- تقتضي الاتفاقية أيضا بعدم نقل أي شخص محمي في أي حال من الأحوال إلى بلد يخشى فيه الاضطهاد لأي سبب كان.

- يتمتع اللاجئين من بين مواطني أي دولة محايدة في حال إقامتهم في أراضي دولة محاربة بالحماية بموجب الاتفاقية الرابعة، و ذلك إذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتهم و الدولة المحاربة.

- أضافت المادة 70 إلى عدم جواز القبض على رعايا دولة الاحتلال الذين لجئوا قبل بدء النزاع إلى الأراضي المحتلة، كذلك يمنع إبعادهم و محاكمتهم إلا بسبب مخالفات اقترفوها.¹

2- اتفاقية جنيف للاجئين لسنة 1951:

غالبا ما يفر اللاجئين من مناطق النزاع و يعبرون الحدود الدولية و استقرارهم في بلدان آمنة، و بالتالي لا يتدخل القانون الدولي الإنساني في هذه الحالة لحمايتهم، و إنما تعمل على حمايتهم اتفاقية جنيف لسنة 1951 و تلزم الأطراف بتنفيذ أحكامها. و تعتبر البلدان الـ 140 الأطراف في اتفاقية عام 1951 و البروتوكول ملزمة بتنفيذ أحكامها:

¹ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، مرجع سابق، ص 170 .

وتحفظ المفوضية بدور رقابي مؤقت و تدخل حسب الاقتضاء لضمان منع اللاجئين الفعليين اللجوء، كذلك تمنع الاتفاقية إرغام اللاجئين على العودة إلى بلدانهم الفارين منها خشية تعرض حياتهم فيها للخطر بسبب عدم استتباب الوضع في بلدانهم.¹

- منحت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ضمانات للاجئ، و هي حقوق الإنسان المفصلة في أدوات قانونية دولية أخرى و على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فلا يجب معاملتهم كأجانب غير شرعيين، كما لهم الحق في التحرك بحرية في بلد اللجوء وبالتالي يتمتع اللاجئون بحقوق حسب اتفاقية اللاجئين سنة 1951 و التي جاءت مكملة للنقص الواقع في اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بحماية المدنيين.

- الآليات الدولية لحماية اللاجئين:

1- اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) :

هي منظمة إنسانية مستقلة تعمل بشكل محايد لمساعدة و حماية ضحايا الحرب، بما فيهم اللاجئين، حيث أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تضطلع

¹ اتفاقية 1951، مرجع سابق، ص 18.

بمسؤولياتها و التي تدخل في حد ذاتها في اختصاص وفقا للمادة 23 من النظام الأساسي للاجئين بصورة خاصة على حمايتهم بموجب القانون الدولي الإنساني.

تقدم وكالتها المركزية للبحث عن المفقودين اللاجئين في كل وقت، و كذلك قد ابتكرت اللجنة الدولية برامج طبية جراحية في زمن الحرب للاجئين الجرحى طبقا للمادة 26 من النظام الأساسي.¹

كما تتدخل اللجنة الدولية للصليب الأحمر عند مواجهة اللاجئين مشاكل أمنية في دول اللجوء (البلدان المضيفة) خاصة عندما يتعلق الأمر بتعرض مخيمات اللجوء الواقعة بالقرب من الحدود لأعمال عنائية هنا تتدخل اللجنة الدولية لضمان الحماية للاجئين كطرف مستقل و تمارس أعمال بشكل محايد.

- تضطلع الجمعيات الوطنية للصليب الأحمر و الهلال الأحمر بمهام إعادة اللاجئين إلى أوطانهم و تقديم توصيات بشأن عودتهم مع ضمان أمنهم و كرامتهم.²

2- المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) :

أنشأت سنة 1951 للمساعدة في تقديم الحماية الدولية للاجئين و الهدف منها هو ضمان حق اللجوء لكل الأفراد و إيجاد مكان آمن لهم في دولة أخرى و العودة

¹ أحمد أبو الوفاء، القانون الدبلوماسي الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1992، ص 73.

² أحمد المسلماني، أخبار اللجوء و الهجرة، 2005، المأخوذة من الموقع الآتي:

الاختيارية لبلدانهم، و عمل المفوضية هو عمل إنساني كلياً و غير سياسي، و من أبرز اختصاصات المنظمة ما يلي:

- العمل على عقد اتفاقية خاصة مع الحكومات على تنفيذ أي تدابير ترمي إلى تحسين أحوال اللاجئين.

- العمل على عقد اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين و التصديق عليها و الإشراف على تنفيذها.

- الحصول من الحكومات على معلومات بشأن عدد اللاجئين الموجودين على أراضيها و أوضاعهم المعيشية.

- تسيير التنسيق بين جهود المنظمات الخاصة المهتمة برعاية اللاجئين و قد قامت المفوضية السامية منذ إنشائها بكل الأعمال الموكلة لها من توفير الحماية للاجئين و المساعدة الغذائية و الصحية بالإضافة إلى بعض واجباتها المتمثلة في التنسيق مع الحكومات.¹

المطلب الثاني: مراحل و إجراءات طالبي اللجوء

تمر قضية اللجوء بمجموعة من الإجراءات و الخطوات نحاول التفصيل فيها

في هذا المطلب:

¹ كتيب دليل اللاجئين في ولاية تورينغن، دليل اللاجئ في ولاية تورينغن، 2006، ص ص 8-10.

المرحلة الأولى: تقديم طلب اللجوء:

عند الوصول إلى أي بلد من أجل طلب اللجوء يجب إعلام السلطات تفتيش الحدود أو الشرطة، في بادئ الأمر يستوضح سلطات التفتيش أو شرطة الحدود المعلومات الشخصية و مسار الرحلة، بناء على هذه المعلومات تقرر السلطات التحقيق بالطلب أو لا.

تمر المرحلة الأولى بالإجراءات التالية:

- تعبئة الاستمارة الموجودة في المراكز.

- يجب التوقيع و تاريخ الطلب.

- تأخذ صورة شمسية و بصمات الأصابع.¹

يستدعى اللاجئ لمقابلة لدى مديرية الهجرة حيث يتم التحقيق بالأسس التي

تطلب اللجوء استنادا إليها.

بعد مجموعة الإجراءات الخاصة بالمعلومات الشخصية، سيتم اختيار اللغة

التي تتم بها معاملة اللاجئ من قبل مصلحة قضايا الأجانب ثم يتم وضع اللاجئ في

مراكز الاستقبال.¹

¹ صفحة معلومات الطلب اللجوء، مديرية الهجرة، ص 1 - 3.

المرحلة الثانية: الإحالة

بعد تقديم الطلب لدى مصلحة قضايا الأجانب (مديرية الهجرة)، يحال الطلب ضمن قائمة النظر في الطلبات لدى الجهات المختصة داخل مصلحة قضايا الأجانب.

المرحلة الثالثة: مركز الاستقبال

خلال فترة الإحالة يتم إسكان اللاجئين في مراكز الاستقبال يكون جماعي تقدم فيه كل المتطلبات اليومية.

المرحلة الرابعة: الاستدعاء و التحقيق

يتم استدعاء طالب اللجوء إلى مصلحة قضايا الأجانب من أجل المثل أمام التحقيق في سبب تقديم طلب الهجرة حيث يتم التحقيق في دراسة طلب اللجوء على أساس "الجنسية، العرق، الدين أو المعتقد السياسي، الانتماء لمجموعة اجتماعية معينة".²

¹ زهيرة بوراس، مروة جغيلو، مرجع سابق، ص 30.

² المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، مرجع سابق.

من خلال الإجراءات السابقة الخاصة بطلب اللجوء من طرف مصلحة الأجانب

يتم التصريح إعطاء الإقامة بناء على سبب إنساني محدد، و يتم القبول الإيجابي أو

القرار السلبي.¹

المرحلة السادسة: القبول الإيجابي

يعطي حق اللجوء في هذه الحالة بسبب مبرر الخوف من التعرض للاضطهاد

في البلد الأصلي و بسبب الاضطهاد هو الأصل العرقي، الديانة، الجنسية، أو

الانتساب إلى مجموعة اجتماعية معينة أو بسبب الرأي السياسي، بحصول على حق

اللجوء تصبح لدى اللاجئ وضعية لاجئ في البلد له.

و هناك حالات تصريح إقامة على أساس الحماية من الدرجة الثانية، وإن لم

تكن كلا من حق اللجوء أو الحماية من لدرجة الثانية، يتم تقديم تصريح إقامة لأسباب

إنسانية، إذ لم يكن بإمكانه العودة إلى البلد الأصلي.

بعدها يتم إعطاء اللاجئ وثيقة إقامة تحمل المعلومات الشخصية و بالاعتراف

له بصفة اللاجئ يحق له العمل و التمتع بنفس الحقوق و الواجبات المطلوبة من

مواطني الدولة المقيمة فيها و كذلك الاستفادة من استخدام العائلة.

¹ صفحة معلومات طالب اللجوء، مديرية الهجرة، ص 5.

المرحلة السابعة: القرار السلبي

يعني أنه تم رفض طلب منح صفة اللاجئ أو الحماية من الدرجة الثانية و هذا له تأثير مباشر على الإقامة في هذا البلد، أو بالترحيل أو الطرد المباشر.

حيث يتم الاستئناف على هذا القرار في حين لم تكفي هذه الاعتراض فيجب المغادرة.

المرحلة الثامنة: العودة

العودة الطوعية هي المغادرة و العودة إلى البلد الذي كان مقيما فيه في السابق، يجب اتخاذ القرار العودة من قبل اللاجئ، دون أي إكراه أو ضغط على أساس المعلومات الدقيقة و الصادقة عن شروط العودة و وضع البلد الحالي الذي ينوي السفر إليه.¹

المطلب الثالث: حدود الحماية الدولية للاجئين

هناك حدود للحماية المضمونة للاجئين إذا قدموا مباشرة من أقاليم كانت فيها حياتهم أو حريتهم مهددة بالخطر، و تقدموا بأنفسهم دون تأخير إلى السلطات، و أبدوا سببا مقنعا لدخولهم أو وجودهم بصورة غير قانونية إلا أن هناك استثناءات هي:

¹ الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الإنسانية، مرجع سابق، ص 178.

أولاً: جواز احتجاز اللاجئين للضرورة:

استناداً للمبدأ العام القائل بأن حرية الأشخاص هي القاعدة، يجب اعتبار الاحتجاز إجراء استثنائياً، و بالتالي فهو متجنب في الأحوال العادية، استثناءً من القاعدة العامة، يجوز احتجاز ملتمسي اللجوء عند الضرورة لأغراض محددة، بعد النظر في جميع البدائل الممكنة.

و يقصد بالاحتجاز من منظور الحماية الدولية للاجئين:

"الحبس داخل مكان ضيق الحدود و مقيد و يشمل إضافة إلى السجون، المخيمات المغلقة، منشآت احتجاز".

تناولت اللجنة التنفيذية للمفوضية موضوع احتجاز ملتمسي اللجوء باهتمام عميق، حيث أشارت إلى أنه يجب تفادي الالتجاء إلى الاحتجاز، كما أنها استعملت لغة "التبرير المشروط"، عندما اعترفت بأنه يمكن الالتجاء إلى الاحتجاز في حالة الضرورة و فقط للأسباب المنصوص عليها في القانون، كالحفاظ على الأمن الوطني و النظام العام.

و يجب معاملة المحتجزين معاملة إنسانية و لائقة، و سد احتياجاتهم الأساسية، و هذا لا يأتي إلا من خلال خلق بيئة ملائمة تحفظ لهم كرامتهم و سلامتهم.

ثانيا: الاحتجاز التعسفي كأداة لردع ملتمسي اللجوء

يعتبر الاحتجاز التعسفي من أكثر قضايا اللجوء إثارة للجدل في الآونة الأخيرة، سواء بالنسبة للمفوضية أو للجماعة الدولية ككل، بعد أن أصبحت ممارسة شائعة و متنامية الانتشار عبر العالم، حيث تسعى بعض الدول للحد من تحركات ملتمسي اللجوء، إذ يعتبر الاحتجاز عند بعض الدول كرد على إساءة استعمال نظم اللجوء، أو على التهديدات التي تستهدف أمنها.¹

و يشير المسؤولون فيها، على أنه رغم صعوبة الوصول إلى بيانات إحصائية دقيقة حول الأشخاص المحتجزين و عددهم، إلا أنه يمكن الجزم بأن حالات الحجز في تصاعد مستمر.²

ثالثا: حالات الاستبعاد من مركز اللاجئ

يستبعد الشخص من الحصول على مركز اللاجئ، رغم استيفائه للشروط، عندما يكون في غنى عن الحماية التي يضمنها مركز اللاجئ بموجب اتفاقية 1951، إما لأنه يستفيد من حماية أو مساعدة الأمم المتحدة، أو لأنه يتمتع بالحماية ذاتها التي يتمتع بها عادة الوطنيون في دولة إقامتهم.

¹ حورية آيت قاسي، مرجع سابق، ص ص 120 - 124.

² أحمد الرشدي، الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث و الدراسات السياسية، ط1، القاهرة، 1997، 62.

بالنسبة للفئة الاولى: فيقصد بها هؤلاء الأشخاص الذين يتمتعون بحماية أو مساعدة هيئة أو وكالة تابعة للأمم المتحدة عدا المفوضية.

أما الفئة الثانية: فتتمثل في أولئك الأشخاص الذين رغم أنه لم تمنح لهم الجنسية رسميا إلا أنهم يتمتعون داخل دولة إقامتهم بأغلب الحقوق التي يتمتع بها المواطنون عادة، ويشار إليهم بوصفهم لاجئين وطنيين، و غالبا ما تكون الدولة التي استقبلتهم و منحتهم هذه الحقوق هي الدولة التي يشترك سكانها مع هؤلاء في الأصل العرقي.

تتضمن اتفاقية 1951 أحكاما متعلقة باستبعاد المجرمين من الحصول على مركز اللاجئين و تهدف بذلك إلى حماية مركز اللاجئين من التعسف.

✓ استنتاجات المبحث الثالث:

- حسب اتفاقية جنيف الرابعة 1949 ، فإنه في حالة نشوب نزاع مسلح يتمتع مواطنو أي بلد بعد فرارهم من العمليات الفدائية و استقرارهم في بلد العدو بالحماية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، كذلك يمكن أن يكون اللاجئين من دول أخرى في وسط حرب أهلية في دولة اللجوء .
- منحت اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 ضمانات للاجئ، و هي حقوق الإنسان المفصلة في أدوات قانونية دولية أخرى و على رأسها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .
- من الآليات الدولية لحماية اللاجئين نجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر (ICRC) ، المفوضية السامية لشؤون اللاجئين (UNHCR) .
- من أهم مراحل طالبي اللجوء:
 1. تقديم طلب اللجوء.
 2. الإحالة .
 3. مركز الاستقبال.
 4. الاستدعاء و التحقيق .
 5. القبول الايجابي او السلبي
- الاحتجاز التعسفي كأداة لردع ملتمسي اللجوء والاحتجاز التعسفي كأداة لردع ملتمسي اللجوء كحدود لحماية اللاجئ.

استنتاجات الفصل الأول :

أهم ما يمكن استنتاجه أن اللجوء كمفهوم أو مصطلح فهو متجذر ومتجدد عبر التاريخ ومنذ وجود الإنسان على مر العصور القديمة والعصور الوسطى إلى يومنا هذا ، فمن خلال المفاهيم والتعاريف المعتمدة لنطلق صفة اللاجئ على الشخص الذي تعرض لمختلف أشكال الاضطهاد وخوف وما يبرره ويهدده بسبب العرق ، الدين أو الجنس أو الرأي السياسي ، الانتماء إلى مجموعة معينة ...

إن معايير تحديد من هو اللاجئ منصوص عليها في المادة (1) من اتفاقية 1951، والبروتوكول التابع لها المتعلق بوضع اللاجئين ، بالإضافة إلى ذلك الأشخاص المنصوص عليهم في التعاريف الموسعة المشتقة من القرارات اللاحقة كالمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .

وكذلك التعاريف التي قدمتها كل من الهيئات الأخرى ، ويعتبر قرار الاعتراف باللاجئ قرار صريحا فهو يقرر ويؤكد رسميا أن الشخص المعني لاجئ ويخول له الحماية ومجموعة من الحقوق (العمل ، التعليم ، السكن ، الصحة...) المنصوص عليها في اتفاقية عام 1951 وكذلك إعلان حقوق الإنسان الدولي والقانون الدولي ، وأدائه للواجبات تجاه الدولة المضييفة له ، ويحق له أن تقدم له المساعدة في إيجاد حل بحسب حالته تكون في شكل عودة طوعية أو الإدماج داخل الدولة المضييفة له .

الفصل الثاني: إدارة أزمة اللاجئين السوريين

تحتل سورية بأبعاد و اعتبارات اقتصادية و استراتيجية و سياسية في منطقة الشرق الأوسط مما أعطى لهذه المنطقة بعد حيوي و دور مهم على الساحة الإقليمية لهذه المنطقة، سوريا خصائص تميزها عن كثير من دول الجوار، وتجعلها مختلفة عن كل الدول العربية من حيث طبيعة النظام، والخصائص الجيوسياسية، والعلاقات والتحالفات الإقليمية والدولية، وخلفيتها التاريخية. حيث تعتبر سوريا بلد مقاوم، مناهض للسياسات الأمريكية الغربية في المنطقة، وكانت سياستها الخارجية تحظى باحترام وتقدير كبيرين، فكثير ما وقفت مناصرة وداعمة للمقاومة اللبنانية والفلسطينية ومؤيدة لمنظمات عراقية تقاوم المشروع الأمريكي.

و بسبب موقع سوريا الاستراتيجي فإن الصراع عليها هو الفصل الأشد خطراً في الصراع على الشرق الأوسط، جغرافية و موقعه في نظام الدول العتيد حيث تعد سورية مهد لحضارات عديدة اتبعت في مجالات عدة من عمارة و فنون و علوم و لا سيما و أنها على ملتقى ثلاث قارات: آسيا، إفريقيا و أوروبا، تأسست عليها ممالك وجدت فوق أرضها حروب، و سكنت منذ مليون عام حتى الآن اكتشفت فيها "33" حضارة مختلفة و "500" موقع أثري من الحضارات.

و كأفضل شاهد موثوق على أهمية سورية الجيوسياسية فهو ما ورد في تقرير لجنة "كنغ- كرين" الأمريكية لما كانت سورية جزءا من رأس الجسر الذي يربط أوروبا، آسيا، و إفريقيا، حيث يلتقي الشرق و الغرب بصورة فريدة، فإن موقعها ذو أهمية استراتيجية، و سياسية و تجارية، كما أن له أهمية من زاوية الحضارة العالمية. لهذا يجب أن تتصف التسوية التي توضع لهذه المنطقة بالعدالة، بحيث تبقى على الأقل ذات نتائج حسنة لها صفة الاستمرارية بالنسبة لقضية نمو خيرة في العالم.

المبحث الأول: أسباب و عوامل نشأة أزمة اللاجئين.

ظلت سوريا، منذ استقلالها في عام 1946 في عداد الدولة التي يسودها نمط الانقلاب العسكري كنمط أو أسلوب لتناقل السلطة بها و رغم إعلانها للجمهورية عام 1941، ثم حصولها على الاستقلال بعدها بخمسة أعوام، إلا أنها منذ عام 1963 تخضع لحكم عسكري و في عام 1949 شهدت سوريا ثلاث انقلابات عسكرية متتالية كان الأول في شهر مارس بقيادة سامي الحناوي الذي بقي في السلطة حتى أطاح به في الانقلاب الثاني في شهر أوت، و بمساعدة بريطانيا ثم الانقلاب الثالث في شهر ديسمبر من نفس العام بقيادة أديب الشبشكلي، و منذ الانقلابات و حتى عام 1971، كان تاريخ الخلافة في سوريا عبارة عن سلسلة من الانقلابات العسكرية.

تأتي فترة الرئيس الراحل حافظ الأسد، الذي سعى في ترسيخ دعائم الاستقرار السياسي و الإبقاء على الوضع الذي دشنه حيث يمثل أولية قصوى و أهمية عظمى بالنسبة للقيادة السورية، بحث أضحت أية مطالبات أو نداءات بتغيير هذا الوضع الراهن أو إصلاحه، تمرّدًا على النظام و تأمرًا على استقرار البلاد و أمنها.

في عهد بشار الأسد كان هناك فتر شديده مع الولايات المتحدة الأمريكية خاصة بعد احتلال العراق في 2003.

ازداد تأزماً بعد اتهام سورية بالوقوف وراء عملية اغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري، كما أنه فتح مخازن سلاح للجيش السوري للمقاومة اللبنانية في حرب جولية 2006، لكنه على الصعيد الداخلي لم ينجح في تحقيق انفتاح أكبر فيما يتعلق بالحريات و مكافحة الفساد.

المطلب الأول: الأزمة السورية و تداعيات الربيع العربي.

تقع سوريا، غرب آسيا، على الساحل الشرقي للبحر الأبيض المتوسط و تعتبر صلة الوصل بين آسيا و أوروبا و إفريقيا، و هي الجزء الشمالي من بلاد الشام، و شهدت قيام حضارات عديدة و مؤثرة في التاريخ البشرية و منا السومرية، الآشورية، و الفينيقية، و السلوقية و الرومانية و العباسية و الصليبية و العثمانية، عاصمتها دمشق و تقع في الجزء الجنوبي منها.

شهدت المنطقة العربية بدءاً بتونس، مصر، ليبيا، اليمن، سوريا، منذ 2011، تحولات تاريخية و أحداث متواصلة إنعكست على الوضع الإقليمي للمنطقة، عجل تشكيل مستقبل المنطقة العربية و منطقة الشرق بأسره.

تتجلى أطراف الأزمة السورية في طرفين أساسيين هما:

1- النظام السوري بقيادة بشار الأسد "الحكومة السورية"، "الجيش السوري قوة الدفاع الوطني، اللجان الشعبية" "الحرس الثوري الإيراني، و حزب الله، الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين".

2- الائتلاف الوطني السوري و الجيش السوري الحري، جبهة تحرير سوريا الإسلامية، بمساعدة جبهة النصرة، القاعدة في العراق، كتائب المهاجرين، غرباء الشام، الجبهة الإسلامية السورية.¹

بدأت الثورة السورية بانتفاضة شعبية في درعا يوم 18 مارس 2011 واجهها النظام بعنف مسلح بالتوازي مع تمدد الثورة إلى بلدات و مدن أخرى في محافظة درعا و ريف دمشق و حمص و اللاذقية، وصولاً إلى اقتحام مدينة درعا يوم 25 مارس 2011 فوقعت أول مواجهة مسلحة مع الدولة قادها بضع عشرات من الشبان، و منذ تلك الحادثة تكررت ظاهرة دفاع المجتمع المحلي عن نفسه في حواضن الثورة الشعبية، لتتطور فيما بعد إلى تشكيلات منظمة و في ظل تسارع وتيرة الأحداث و اقتراب العاصفة، ألقى بشار الأسد ثلاث خطابات، الخطاب الأول الذي ظهر فيه مدى عزلته عن الأحداث و الواقع و كان في خطابه إعجاب بالنفس و غرور يتعلق بنظامه و تحدث من "الوضع العربي" و برأ سوريا و سياستها، و قال إنها مثال يتحذى به، و أن سوريا لا علاقة لها بموجة الاجتياح الذي

¹ أحمد أبازيد، تحالفات متبادلة، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، اتفاق و شقاق المعارضة السورية المسلحة،

[http: //studies. Aljazeera. Net/ reposts/ 2014/05.](http://studies. Aljazeera. Net/ reposts/ 2014/05.)

يمس الوطن العربي، وأن ما حدث نمو مؤامرة خارجية استخدمت العنصر الطائفي لإشعال نيران الفتنة في سوريا، أما الخطاب الثاني فكان موضوعه الكرامة في أن سوريا مدينة لأهلا بالكرامة و أن الدم الذي أريق على مدى الأربعة أسابيع الماضية كان دما سوريا، و من خلال هذا الخطاب كان يتطلع إلى الإصلاح أما الخطاب الثالث و الذي ألقاه في جامعة دمشق، حيث كان خطابه أكثر تمردا و عاد إلى موضوع المؤامرات التي تحاك ضد البلاد، و أن في الشارع أصناف من الناس، أولئك الذين لديهم احتياجات مشروعة، و خارق القانون، و الذين لديهم إيديولوجية متطرفة كانت قد عانت منها البلاد و واجهتها لعدة عقود.¹

المطلب الثاني: مظاهر تطور الأزمة.

توحد المجتمع السوري المدني و الأهلي و توحدت قوة المعرفة الباحثة عن دور و قوة العمل اليانسة قوة نخب معطلة، و قوة قطاعات شعبية واسعة محرومة و قوة الأهالي الراغبين في مخرج عملي لأول مرة في التاريخ سوريا المعاصر.

حيث أتاحت فرصة لهذه القوة نزلت إلى الشوارع مطالبة بما تفتقر إليه الحرية، العدالة الاجتماعية بالأخص الذي تشكل هذا الوعي من واسط العام 2000، قد نقله إليه من قيم صنعت المجتمع الحديث: الحرية المواطنة، حكم القانون ... إلخ كل هذه جعلت التمرد

¹ أحمد معاذ الخطيب الحسني، حالة الثورة السورية، تحديات الإنتقال الديمقراطي و إعادة بناء الدولة، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2012.

يحدث و كأنه في مجال ما بعد سلطوي، أي أن هذا الحراك تخطى انطلاقة السلطة القائمة و عالمها السياسي و تجاوزها.¹

أثبت التمرد أن النظام هو المتخلف و المتأخر مقارنة بالمجتمع الذي أثبت أنه بالصبر المسالم على توضيحات هائلة أنه هو المتقدم و المدني، حيث رفض الاستجابة حتى لمطلب الحرية مع أنه أحد شعاراته و وعوده التاريخية، و حول تمرداً أقر بأحقية مطالبة إلى مؤامرة غامضة المعالم فهي تارة من صنع قوى إسلامية متطرفة لم يستطيع تحديد هويتها بعد أو تقديم أدلة مقنعة على وجودها و نشاطها اليوم.²

رغم أنه قتل و اعتقل آلاف السوريين، رافضاً في الوقت نفسه اعتبار ما يحدث رداً مجتمعياً على أزمة تاريخية معقدة متعددة الأوجه، تعالجت هذه الأزمة بالعنف الذي بدأ هنا مفرداً و تصاعد بوتيرة حربية حقيقية، حتى يخال إلى المرء أن الجيش و قوى الأمن يقاتلان عدواً خارجياً احتل وطنها، في حين أن التصدي للمؤامرة يتطلب الحفاظ على النظام و التمسك به يوم انفجار التمرد الذي يأخذ شكل عصيان يتسع أكثر فأكثر من يوم إلى آخر.

¹ زهيرة بوراس، مروى جغبو، مرجع سابق، ص 44.

² أحمد معاذ الخطيب الحسني، مرجع سابق.

المطلب الثالث: بروز اللاجئين السوريين

تدخل الأزمة السورية عامها الخامس دون أن تلوح لها نهاية في الأفق، آثار الأزمة كبيرة حيث لقي ما يقارب من 90 ألف شخص على الأقل حتفهم منذ بداية الصراع، و أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم 32 مليون لجأوا إلى البلدان المجاورة و البلدان الآخرين ،كما أن أحداث العنف في سوريا لم تكن نتائجها محصورة في إفراز لاجئين سوريين جدد، فقد كان هناك فلسطينيون وعراقيون ممن اتخذوا من سوريا ملجأ لهم قبل اندلاع أحداث العنف فيها عام 2011. وقد واجه هؤلاء اللاجئين إجراءات مختلفة لدرجة وصلت لإغلاق الحدود أمامهم، وعزلهم في مخيمات خاصة فيهم بعيدة عن اللاجئين من أصل سوري

قد ألحقت الأزمة أضرار اجتماعية و اقتصادية غير مسبوقة بالبلدان المضيفة في المنطقة مما أثر على استقرارها أدت إلى تفاقم جوانب الضعف القائمة من قبل و أرهقت البنى التحتية و الاجتماعية و الاقتصادية ، حصدت مئات الآلاف من الأرواح، وأدت الى أزمة إنسانية هائلة، وكذلك أزمة لجوء عابرة للمتوسط الأوروبي ، وبات يشكل الوضع الإنساني في سوريا تحديا كبيرا، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة ولشؤون اللاجئين في 2016 أكثر من 407 مليون لاجئ .

و من جهة أخرى فقد اللاجئين السوريين الأمل في عدم وجود أي مؤشرات على وجود حل للأزمة و تفاقم الظروف اليائسة التي يعاني منها و غلاء المعيشة في الدول

المجاورة، الأمر الذي أدى إلى إزدياد وتيرة هجرة السوريين الذين يَعبُرُون البحر إلى أوروبا طلباً للجوء، لازدياد حجم العنف و انتشار القتال في معظم الأراضي السورية.¹

إفتتحت الدول المجاورة و مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مخيمات رسمية للاجئين السوريين، لاستقبال الأعداد المتدفقة من اللاجئين يومياً، تحوي هذه المخيمات على تجمعات تأوي عدد كبير من اللاجئين السوريين.²

و تعد الخطط الإقليمية و الدولية للاجئين السوريين و تعزيز القدرة على مواجهة الأزمات الأولى من نوعها منذ الحرب العالمية الثانية، بالجمع بين القدرات و الموارد الإنسانية و الإغاثية، و هي خطط تقودها وكالات تابعة للأمم المتحدة و منظمات غير حكومية وطنية و دولية، على الرغم من ذلك يواجه اللاجئ السوري تحديات على مستوى الدول المضيفة.

فمنطقة الشرق الأوسط خلال الفترة الأخيرة من الألفية، مجموعة من التأثيرات و التغيرات و الثورات ضد الأنظمة، أدت إلى تغيير في البنية المجتمعية و الأوضاع الأمنية بشكل كبير على مستوى أمن المنطقة و الإقليم ككل، و ما انجر عن هذه الثورات من مشاكل تتفاوت درجات الخطورة من واحدة إلى أخرى على سبيل المثال بروز مشكلة

¹ راتب شعبو، مشكلة اللاجئين ليست مشكلة إنسانية مأخوذ من الموقع:

[https:// hamasotak.com/onticle/ 18081](https://hamasotak.com/onticle/18081). (2017- 04- 02).

² حسن داود محمود السيد، مرجع سابق، ص 102.

اللاجئين السوريين لما لها الأثر على جميع المستويات و مناحي الحياة و على البيئة الوطنية و الإقليمية.¹

الأزمة السورية كانت من أخطر الأزمات التي تواجه المجتمع الدولي خلال المرحلة الراهنة، فقد خلفت كوارث إنسانية متعددة الأبعاد، حيث أجبرت الحرب السورية الدائرة منذ أكثر من ثلاث سنوات السوريين على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خطر الموت الذي يهدد بقائهم، ولا تتوقف الآثار السلبية للأزمة على أبعادها الإنسانية فقط بل تمتد تداعياتها الشديدة الخطورة من النواحي الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية إلى الدول التي تستقبل آلاف اللاجئين السوريين، لاسيما دول الجوار الإقليمي، وقد تتجاوز التأثيرات السلبية للجوء الجماعي الأوضاع الاجتماعية لتشمل أيضا بذلك الأوضاع السياسية والأمنية .

فقد شكل النساء والأطفال ثلاثة أرباع عدد اللاجئين السوريين. في ذات الوقت يقدر عدد النازحين داخليا الذين يحتاجون الى المساعدة الإنسانية ب 7.6 مليون سوري. كما أن هنالك 897.645 شخص سوري طالب الحصول على حق اللجوء في أوروبا في الفترة ما بين 2011-2015.

¹ زهية بوراس، مروى جغبلو، مرجع سابق، ص 58.

✓ استنتاجات المبحث الأول:

- الأهمية الجيوسياسية لسورية حيث كانت جزءا من رأس الجسر الذي يربط أوروبا، آسيا، و إفريقيا، حيث يلتقي الشرق و الغرب بصورة فريدة من نوعها.
- كانت أولى ملامح الأزمة السورية في بادئ الأمر بعاصفة ما يعرف بالربيع العربي الذي انعكس على الوضع بالمنطقة .
- بدأت الثورة السورية بانتفاضة شعبية في درعا يوم 18 مارس 2011 واجهها النظام بعنف مسلح بالتوازي مع تمدد الثورة إلى بلدات و مدن أخرى في محافظة درعا و ريف دمشق و حمص و اللاذقية .
- سرعان ما تم الدخول لأزمة تاريخية معقدة متعددة الأوجه، تعالجت هذه الأزمة بالعنف الذي بدأ هنا مفردا و تصاعد بوتيرة حربية حقيقية، حتى يخال إلى المرء أن الجيش و قوى الأمن يقاتلان عدواً خارجيا احتل وطنها .
- إن آثار الأزمة كبيرة حيث لقي ما يقارب من 90 ألف شخص على الأقل حتفهم منذ بداية الصراع، و أجبر نصف السكان على الرحيل من بيوتهم 32 مليون لجأوا إلى البلدان المجاورة و البلدان الأخرى.
- فقدان اللاجئين السوريين للأمل في عدم وجود أي مؤشرات على وجود حل للأزمة و تفاقم الظروف اليائسة التي يعانون منها.

المبحث الثاني: المواقف و الجهود الإقليمية (دول الجوار).

نحاول من خلال هذا المبحث الوقوف على المجهودات و المواقف لدى دول الجوار التي قدمتها لفئات اللاجئين، و بغرض في المطلب الأول الدول العربية و المطلب الثاني تركيا و المطلب الثالث الدول الأوروبية.

المطلب الأول: الدول العربية.

إن اللاجئين السوريين أجبرتهم الحرب السورية الدائرة منذ أكثر من ثلاث سنوات على مغادرة بلادهم بعدما باتوا يواجهون خيارين لا ثالث لهما، إما البقاء و مواجهة خطر الموت، و إما الهروب إلى الدول المجاورة و مواجهة مستقبل غامض يحتاجون فيه إلى تأمين أبسط احتياجاتهم الإنسانية اليومية من مأكّل و مأوى، لذا تختلف سياسة الدول حيال اللاجئين و منحهم حق اللجوء من عدمه، و تستضيف دول الجوار اللاجئين السوريين بأعداد هائلة:

* لبنان: يعتبر تدفق السوريين كبيراً جداً في لبنان مع تسجيل 1،1 مليون لاجئ سوري، ما رفع بنسبة 25% عدد سكان البلاد البالغ عددهم 4،4 مليون شخص.¹

¹ أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام، من الرابط الآتي:

[https://www.Ammesty.Org/or/latest/news/2016/02/syrias-rufgee-crisis-in-numbens.](https://www.Ammesty.Org/or/latest/news/2016/02/syrias-rufgee-crisis-in-numbens)

و في تصريح مفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أن وطأة تدفق لاجئ ضخمة على أي بلد، ففي حالة لبنان و هي دولة صغيرة تعاني من صعوبات داخلية فالتأثير يكون هائلا عليها.

* الأردن:

لا يحتوي القانون الأردني على قواعد قانونية يمكن اللاجئين الإستفادة منها، كما لم يوقع الأردن اتفاقية 1951 الخاصة بوضع اللاجئين و لا يوجد فيه إجراءات للحصول على اللجوء، و يصر الأردن على حقه في ترحيل أي شخص بضيافته متى يشاء، و قد أحال الأردن مهمة تحديد اللاجئين للمفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

و حسب المفوضية يستضيف الأردن 103.488 لاجئ سوري في بداية الأزمة حتى و صل إلى 629 ألف لاجئ، مما سجلوا أو بانتظار التسجيل، و يقطن حوالي 65% من اللاجئين السوريين في المناطق الحضرية في حين نسبة 35% المتبقية يقيمون في زعتري حيث استقبل ما يقرب 30.000 شخص.

* العراق: نزح إلى العراق داخليا 3.9 ملايين عراقي بسبب الصراع الدائر فيه بين القوات الحكومية من جهة، و بين تنظيم الدولة الإسلامية من جهة أخرى.¹

¹ إسحاق بن سلامة، إستراتيجية التمثيل الدبلوماسي في إدارة الأزمات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة عمار تليجي الأغواط، 2013-2014.

إلا أنه و مع ظروف هذه فقد استقبل 245.022 لاجئ من سوريا، و هو في ارتفاع حيث وصل عد اللاجئين السوريين نحو 6494 لاجئ و يذكر أن آلاف أخرى من اللاجئين السوريين غالبيتهم من أكراد سوريا و دخلوا الأراضي العراقية عبر منفذ ربيعة الحدودي في شمال العراق و أقاموا في معسكر (دوميز) بمحافظة دهوك بإقليم كردستان العراق.¹

حيث أن معظم العابرين عائلات تضم نساء و أطفالا و عجائز من مناطق.

* مصر:

لجأ آلاف من السوريين هربا من تهديدات القتل و التدمير التي شهدتها المدن و التعذيب و الهجمات العسكرية إلى إستقرار في ضواحي القاهرة و الإسكندرية و المحافظات الأخرى في مصر، و يقدر عدد اللاجئين السوريين 40 ألف دخلوا في غالبيتهم بصيغة رسمية عن طريق مطار القاهرة، و يتواجد قسم لا يستهان به من الناشطين الشباب السوريين، الذين يحملون الشهادات و القدرات العلمية المتميزة و قد وصل إلى 132 ألف.²

¹ مرجع سابق، أزمة اللاجئين السوريين بالأرقام.

² ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 47.

المطلب الثاني: تركيا.

سعت تركيا لإستقبال عدد كبير من اللاجئين و عملت على زيادة عدد المخيمات عبر خطط توسعة تفوق 21 مخيماً، حيث بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية العليا حتى ديسمبر 2013 بـ 536.765 لاجئاً، و يعيش حوالي 200 ألف منهم في مخيمات تخضع لإدارة الحكومة التركية مباشرة، فعلى الرغم من أن تركيا وقعت على اتفاقية 1951 الخاصة باللاجئين فإنها الدولة الوحيدة التي تطبق ما تسميه "بالقيد الجغرافي" الذي لا يسمح إلا بقبول طالبي اللجوء الأوروبيين و بذلك فإن اللاجئين السوريين المتواجدين في تركيا غير مشمولين بالحماية حسب الإتفاقية 1951 و بروتوكول 1967 و إنما ضيوف تقوم الحكومة التركية بتمديد العون لهم كما صرحت الحكومة التركية.¹

تصرح تركيا أنها مستعدة لمساعدة اللاجئين الذين يفرون من الهجوم المسلح، و العدد في تزايد حتى وصل إلى 2.5 مليون لاجئ، أكثر من أي بلد آخر في العالم، و تأوى تركيا 14% من اللاجئين في مخيمات و تبقى المقصد الأول للاجئين نظراً للحدود المشتركة بين البلدين، بينما 90% يقيمون في داخل تركيا دون مساعدات و لا خدمات في محاولة من اللاجئين الحصول على فرصة أكبر في العمل و الخدمات.²

¹ ناصر الغزالي، مرجع سابق، ص 42.

² تركيا إرتفاع هائل في عدد اللاجئين السوريين المتجملين إلى الحدود التركية، من الموقع الآتي:

www. Bbc. Com/ arabic/ mid/eest (2017/04/10,11:25).

و أفادت المنظمة بأن الظروف التي يمر بها اللاجئون السوريون في تركيا تبقى صعبة جداً على الرغم محاولات الحكومة التركية تحسينها، مشيرين إلى أن أكثر من 400 ألف طفل سوري لا يذهبون إلى المدرسة لأن عائلاتهم لا تستطيع تحمل كلفة المستلزمات.¹

و كذلك من بين أكبر مشاكل اللاجئين السوريين في تركيا منع الآلاف منهم من الدخول، نظرا لعدم حملهم جوازات السفر، و سجلت منظمة العفو الدولية في مارس 2013 حالة إعادة قسرية لعدد من اللاجئين إلى سوريا تحت مبررات ارتكابهم جرائم، أو عقابا على سوء السلوك، كما رصدت المفوضية العليا في منتصف عام 2013 رفض تركيا دخول الآلاف من السوريين غير الحدود بحجة عدم امتلاكهم جوازات السفر على الرغم من أنهم كانوا يحتاجون لمساعدات طبية عاجلة عبر نقاط العبور الرسمية، أيضا من أهم المشاكل أن القوانين التركية الحالية تضع قيودا كبيرة على عمل السوريين، مما يضطرهم للعمل في مجالات العمل غير رسمية.²

إن كانت تركيا هي البلد الوحيد من بين دول الجوار التي بدأت بالتفكير بمستقبل هذه الملايين الجديدة، و بتجنيس السوريين المقيمين بها، و محاولة الإستفادة من الكوادر العلمية و الكفاءات و الخيرات، رغم حاجز العائق الأكبر، و القوانين رغم كل الجهود الجبار

¹ تركيا إرتفاع هائل في عدد اللاجئين سوريين المتجهين إلى حدود تركيا، مرجع سابق.

² تركيا و قضية اللاجئين السوريين... وجهة نظر، من الرابط :

فالنظرة كانت تفاؤلية في بداية الأمر و التوقعات بقصر طول الأزمة، يضاف لذلك عدم الإستعداد الفكري و النفسي و المؤسساتي لتقبل كل هذا العدد من اللاجئين، و قبولهم بشكل مستمر و دائم و ربما بدون عودتهم لبلادهم.¹

و قد كان تصريح الرئيس رجب طيب أردوغان في الفترة الأخيرة، الذي أعاد موضوع اللاجئين السوريين لمقدمة الحدث، و أثار قلقاً لدى الكثير من السوريين و وجد صداً أيضاً لدى الأوساط التركية، و ذلك عندما أعلن عن نية تركيا إعادة الثلاثة ملايين و نصف مليون من اللاجئين إلى المناطق المحررة.²

المطلب الثالث: الدول الأوروبية.

لم تكن أزمة اللاجئين السوريين في حدود الدولة ذاتها بل إقتصرت أيضاً على الحدود الإقليمية، و اتسم بعده الإنساني و السياسي للقارة الأوروبية أيضاً و أصبح متناولاً يومياً في أروقة الساسة الأوروبية لأنها كارثة و تشرّد السكان و كارثة إنسانية.

و كان يمكن لدول الجوار سوريا تحمل عبئ كبير، إلا أن سياسة بعض الدول و قوانينها حولت هذه المأساة الإقليمية إلى مأساة عالمية، حيث أن حالة اللاجئين من

¹ إسحاق بن سلامة، مرجع سابق، ص 109.

² تركيا و اللاجئين السوريين، من الموقع:

<http://www.Tuskpress.Com/ode/45030>. (2018- 03- 27, 12:05).

البلدان المجاورة أدى إلى إرهاب بالفعل العلاقات داخل المنطقة و خلق التوترات بين اللاجئين و السكان المضيفين.¹

ارتكبت القوات الحكومية والمليشيات المؤيدة للحكومة جرائم حرب وغيرها من الانتهاكات. وقد استخدمت القنابل غير الموجهة التي تلقى من الجو والمدفعية والأسلحة الكيميائية ضد السكان المدنيين في المدن والصواريخ الباليستية والذخائر العنقودية المحظورة دوليا والقرى. وفي ظل حالة الصراع الداخلية المستمرة، حصدت مئات الآلاف من الأرواح، وأدت الى أزمة إنسانية هائلة، وكذلك أزمة لجوء عابرة للمتوسط الأوروبي

و لجوء السوريين إلى أوروبا فكان بسبب عدم وجود أي مؤشرات على نهاية الحرب في سوريا، و الأوضاع تزداد سوءا، و الخدمات مستمرة في إنهيارها،و لذلك فإن الناس يواصلون الهرب إلى أي مكان قد يحميهم، بينما أخذ اللاجئين في الدول المجاورة يفتقدون الأمل بإمكانية عودتهم إلى بلادهم.

فالعيش كلاجئ في دول الجوار يعتبر بائسا بالنسبة إلى كثير منهم، كان المكان الأول بالنسبة إلى الملايين منهم بحثا عن الأمان هو دول الجوار، مثل تركيا و لبنان و الأردن و العراق و مصر.

¹ Down. Chatty, pratection in europe refugees from syria- (oxford: oxford department of international development, 2014). pp.

حيث أنه لا توجد مساعدات كافية لمساعدة اللاجئين في تلك الدول، و هذه الأزمة زادت من أعباء الدول التي تعاني من أوضاع إقتصادية صعبة.

حظي اللجوء نحو أوروبا بترحيب كبير، و تناقله وسائل الإعلام الاجتماعي و التلفزيونية، حيث كان لهذا الترحيب أثر إيجابي في أوساط اللاجئين في دول الجوار أو من ينتظرون فرصة اللجوء.¹

فقرر العديد منهم التوجه نحو القارة الأوروبية، مثلهم مثل باقي اللاجئين في العالم، فهم ببساطة يريدون الرعاية الصحية و التعليم الجيدين، إذ أنهم يعلقون آمالا كبيرة على مساعدات الانتقال الواسعة المقدمة للاجئين، كما أن السياسة الأوروبية القائمة على لم شمل الأسرة هي ميزة أخرى، إذ تسمح للأشخاص الضعفاء تجنب مخاطر الهروب الأولى.²

خصصت بريطانيا ما يعادل 19 مليون دولار كمساعدات أولية عاجلة للمحافظات الأردنية لمساعدتها في تحمل الأعباء استضافة اللاجئين السوريين، وذلك وفقا لبيان صدر عن السفارة البريطانية بعمان في نهاية أكتوبر 2013، و ازدادت الأصوات في السنة المالية المنتقدة للقيود التي تصنعها بريطانيا على استقبال اللاجئين السوريين.

¹ أسباب وراء اللجوء السوريين إلى أوروبا، من الرابط:

www. Skyne ws arabia. Com /web/ article/ 785629/ 6. (2017/03/5. 10:00).

² زهيرة بوراس، مروى جغبو، مرجع سابق، ص 65.

لا سيما الموجهة للتيار السياسي المحافظ، و طالبت الحكومة البريطانية بتغيير موقفها، و الإستجابة لدعوة المفوضية العليا لشؤون اللاجئين بالمساهمة في إستيعاب أكبر للاجئين السوريين، وتوطينهم توطينا مؤقتا داخل حدودها، وقد دعت المنظمة الدولية نفسها دول الاتحاد الأوروبي إلى تحقيق سياستها المعهودة تجاه اللاجئين السوريين القائمة على إيقائهم خارج أوروبا، بل و طالبتهم بتوطين ما يقرب 30 ألف لاجئ في دولهم بحلول نهاية 2014.¹

و أشارت المنظمة إلى أنها تلقت استجابة من كل من ألمانيا التي وافقت على استضافة 10 آلاف لاجئ كما أعلنت النرويج و السويد و فلندا على استقبال 400 عائلة سورية، و وافقت فرنسا على استيعاب 500 عائلة، بينما رفضت كل من بريطانيا و إيطاليا استقبال أي لاجئين كما اعتبرت منظمة العفو الدولية أن الاتحاد الأوروبي قد أخفق في تحمل مسؤولياته الإنسانية عالميا تجاه الأزمة السورية بعدم اتخاذ إجراءات من شأنها عمل دوله على التحقيق من القيود الموضوعة على عدد السوريين الذين تستضيفهم، و نددت المنطقة كذلك بالإجراءات التعسفية التي استخدمها كل من اليونان و بلغاريا تجاه السوريين الفارين بحراً إليهما عبر تركيا، أملا في دخول أوروبا.

¹ فابريس بالونش، أسوأ ما في أزمة اللاجئين قادم إلى أوروبا، من موقع:

www. Washington instute. .Org / or/ policy- analysis/ vieu/ the wact- of- the- syrian- redfugee- crisis- coming- for- europe- (2017/05/ 15, 17:03).

و قد إنتقدت منظمة العفو الدولية الإجراءات و الممارسات التي تستخدمها دول الاتحاد الأوروبي لإبقاء مجتمعاتهم بعيداً عن مرمى اللاجئين، كما أوضحت منظمة العفو الدولية في تقريرها أنه و حتى أكتوبر 2013 حاول 55 ألف شخص اللجوء مباشرة للاتحاد الأوروبي، إلا أن الإجراءات التي تبقي أوروبا كقلعة حصينة منعتهم من الدخول إلى دولها، وبات من الصعوبة بمكان على اللاجئين الدخول لأوروبا.

وإذا أمعنا النظر جيداً فنجد أن هناك اختلاف في المواقف بين دول الاتحاد الأوروبي بطبيعة المال فهناك دول معبرة عن موقفها باستقبال اللاجئين وعلى رأسهم ألمانيا التي تستقبل 99 ألف لاجئ و من المتوقع ارتفاع طلبات اللجوء التي تسجل السوريين وحدهم، و انضمت السويد إلى ألمانيا في إظهارها مستوى عالي من المسؤولية اتجاه أزمة اللاجئين قدرت باستقبال 65 ألف لاجئ على مدى العامين المقبلين.¹

من جهة أخرى هناك سياسة لدى الدول الأوروبية متمثلة في رفض اللجوء كاليونان وإيطاليا و بلغاريا مستخدمة العنف و التعذيب مع اللاجئين.

و معظم هذه الدول كانت دول عبور للاجئين، و تذرعت هذه الدول بهواجس أمنية و ديمغرافية اتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين متبنيه سلوك رفض لإستقبالهم إذن

¹ اللاجئين و أوروبا، أزمة القوانين وجبهة الرفض من الرابط الآتي:

[http:// www. Aljazeera. Net/ know ledgeegate](http://www.Aljazeera.Net/knowledgegate) (2016- 10- 12. 11:25).

الدول الأوروبية تختلف في مواقفها إتجاه اللاجئين تبعاً لخلفيات و مبررات عدة العامل الإقتصادي، و العامل الأمني، الهوية و كذا تواتر الأحداث المتسارعة.

✓ استنتاجات المبحث الثاني:

- تمثلت مواقف دول الجوار في لبنان بتسجيل 1، 1 مليون لاجئ سوري، ما رفع بنسبة 25% عدد سكان البلاد الأردن الذي لا يوجد به قواعد قانونية يمكن اللاجئين الاستفادة منها إلا أنه حسب المفوضية يستضيف الأردن 103.488 لاجئ سوري في بداية الأزمة حتى و صل إلى 629 ألف لاجئ، مما سجلوا أو بانتظار التسجيل.
- العراق استقبل 245.022 لاجئ من سوريا ،وأما مصر يقدر عدد اللاجئين السوريين 40 ألف دخلوا في غالبيتهم بصيغة رسمية عن طريق مطار القاهرة.
- تركيا أنها مستعدة لمساعدة اللاجئين الذين يفرون من الهجوم المسلح ، و تأوي تركيا 14% من اللاجئين في مخيمات و تبقى المقصد الأول للاجئين نظراً للحدود المشتركة بين البلدين، بينما 90% يقيمون في داخل تركيا دون مساعدات .
- كان لجوء السوريين إلى أوروبا فكان بسبب عدم وجود أي مؤشرات على نهاية الحرب في سوريا، و الأوضاع تزداد سوءاً، و حظي اللجوء نحو أوروبا بترحيب كبير، و تناقله وسائل الإعلام الاجتماعي والتلفزيونية، حيث كان لهذا الترحيب أثر إيجابي في أوساط اللاجئين.
- تمثلت الاستجابة في كل من ألمانيا التي وافقت على استضافة 10 آلاف لاجئ كما أعلنت النرويج و السويد و فلندا على استقبال 400 عائلة سورية، و وافقت فرنسا على استيعاب 500 عائلة .
- رفضت كل من بريطانيا و إيطاليا استقبال أي لاجئين كما اعتبرت منظمة العفو الدولية أن الاتحاد الأوروبي قد أخفق في تحمل مسؤولياته الإنسانية عالمياً تجاه الأزمة السورية

- ظهور أعراض التذمر والاكتئاب وسط للاجئين بسبب طول الأزمة وأيضاً للظروف السيئة التي يعيشون وسطها .
- انتشار التشرد بين الأطفال في الدول المضيفة وهذا خارق لحقوق الطفل حيث يتم استغلالهم في بعض البلدان كالأردن في عمالة الأطفال.
- ما يلاحظ في جل المخيمات اللاجئين في هاته البلدان نقص حاد في مستلزمات المساعدات الطارئة للشريحة الضعيفة وعدم كفايتها وتذبذبها في بعض الأحيان.

المبحث الثالث : المبادرات الدولية و الأممية

تعتبر قضية اللاجئين في الوقت الراهن من أصعب القضايا التي تثار على المستوى الوطني و الدولي, وهذا نتيجة للعدد الهائل و المستمر للاجئين بسبب النزاعات و المشاكل الاقتصادية .

لذا سنتناول في هذا المبحث المبادرات التي قدمها المجتمع الدولي لحماية اللاجئين عبر العالم وخصوصا السوريين منهم بعد الأزمة التي حلت بهم .

المطلب الأول : هيئة الأمم المتحدة

تمثل قضية اللاجئين أحد أبرز القضايا التي اهتمت بها المواثيق الدولية في وضعها ل ضمانات حقوق الانسان و مواجهة نتائج انكارها .

وبما أن حالة ووضعية اللاجئين تتأزم سنة بعد سنة , عمل المجتمع الدولي على ايجاد حلول وذلك من خلال قيام الجمعية العامة بانشاء المفوضية السامية للأمم المتحدة بشأن اللاجئين التي أسندت لها مهام توفير الحماية الدولية للاجئين, بعد ذلك تم ابرام اتفاقية 1951م الخاصة بوضع اللاجئين التي تحدد حقوق وواجبات اللاجئين وكذا دولة الملجأ وكل ما يتعلق بكيفية المعاملة وكذا ادراجه داخل المجتمع, أضف الى الالتحاق بهذه الاتفاقية ببروتكول عام 1967م, الذي أزال القيد الزمني وذلك من أجل أن يتساوى في الوضع جميع اللاجئين الذين ينطبق عليهم التعريف الوارد في الاتفاقية دون تقييده بحد أول يناير 1951م.¹

وبسبب مشكلة اللاجئين قررت الأمم المتحدة تدشين هيئة خاصة بإغاثة اللاجئين

الفلسطينيين "الأونروا"، تعرف وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين الدولية اللاجئين

بأنه الشخص الذي كانت فلسطين مكان إقامته المعتاد لمدة حدها الأدنى عامين قبل الحرب

¹ - شرافات اسماعيل ;شرفة لوصيف , الحماية الدولية للاجئين ,مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق, تخصص : القانون الدولي الانساني , جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية- سنة 2014/2015.ص.29

العربية الإسرائيلية عام 1948، ويعيش اللاجئون الفلسطينيون الذين توزعوا بشكل أساسي

على خمسة مناطق أساسية موزعة على النحو التالي:

الأردن (10) مخيمات، قطاع غزة (8) مخيمات، الضفة الغربية (20) مخيم، لبنان (13)

مخيم، وسوريا (10) مخيمات. بمجموع 61 مخيم.

واستكمل الكيان الإسرائيلي عملية تهجير الفلسطينيين إبان حرب الأيام الستة عام 1967،

مما أدى إلى تهجير المزيد من الفلسطينيين إذ قدرت الأونروا أن (175.000)، قد هجروا

للمرة الثانية، حيث هاجر (17.500) من الأراضي المحتلة عام 1967 إلى سوريا، في

حين ترك (7.000) قطاع غزة إلى مصر.

بعض الإحصاءات الرسمية الصادرة عن إدارة شؤون المخيمات التابعة لوزارة الداخلية أن

عدد السوريين الموجودين في الأردن قبل الأزمة وبعدها يبلغ قرابة مليون و 700 ألف

شخص.

منهم 750 ألف سوري كانوا موجودين في المملكة قبل الأزمة بتاريخ 15 آذار (مارس)

2011. وأشار: إلى إن هذه الأعداد تشمل المسجلين في مخيمات الزعتري ومريجيب الفهود

والرمثا، موضحاً أن صفة اللاجئ تنطبق على كل من يحمل بطاقة المفوضية السامية

التابعة للأمم المتحدة والتي تتولى حمايته والمحافظة على حقوقه لحين عودته الطوعية إلى

بلاده التي خرج منها طالبا اللجوء بسبب الحرب والمعاملة غير الإنسانية التي يواجهها في

بلاده. وحددت المفوضية في الأردن ثلاث مراكز لتسجيل اللاجئين السوريين فقط، وتشمل

عمان واريد ومخيم الزعتري وهذه المراكز المعتمدة التي تقوم بالإشراف على منح بطاقة اللاجئين والتي تخوله الاستفادة من خدمات المفوضية السامية لشؤون اللاجئين وتتكفل بتقديم الحماية المدنية والحقوقية له في البلد الذي لجأ إليه ودون أي تعرض للمسالة القانونية إلا في حالات قيامه بأعمال تتعارض مع التعليمات والأنظمة المعمول بها في الأردن وبحسب دراسات محايدة، تبلغ كلفة استضافة اللاجئ الواحد حوالي 2500 دينار سنويا تتحمل الأمم المتحدة والدول المانحة الجزء الأكبر منه

وبعد ازدياد عدد الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين زيادة طفيفة خلال عام 1999، فبلغ 22,3 مليون نسمة مقابل 21,5 مليون نسمة سنة 1998م وبما أن المهام الرئيسية للمفوضية تتمثل في حماية اللاجئين¹. إلا ان في 19 سبتمبر (أيلول) من عام 2016 خيبت الجمعية العامة للأمم المتحدة يشكل جماعي وعلى نحو مذهل آمال الـ 21 لاجئ في هذا العالم فقد كان الهدف من القمة رفيعة المستوى للتعامل مع التنقلات الكبيرة للاجئين و المهاجرين , ويجب معالجة أزمة اللاجئين التي يعاني منها ملايين الفارين من الحرب و الاضطهاد في بلدان مثل سوريا , حيث لايزال النزاع في سوريا مستمرا بعد مرور ستة سنوات حتى سنة 2016 على اندلاعه اثر مظاهرات ضد النظام سنة 2011, ودفعت الظروف المميته في سوريا نحو 5 ملايين شخص , نصفهم من الأطفال الى اللجوء خارج البلد².

ويجري استقبال أغلبية هؤلاء اللاجئين في لبنان و الأردن و مصر بينما يعيش أكثر من 2,7 مليون شخص في تركيا³, وقد قصر الدعم الدولي للتصدي للأزمة اللاجئين السوريين كثيرا عن تلبية احتياجاتهم.

¹ -تقرير عن مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين 1999, الجمعية العامة , الدورة الخامسة و الخمسون , الملحق رقم 12, الأمم المتحدة , نيويورك, 2000.

² تقرير منظمة العفو الدولية , التصدي لأزمة العالمية للاجئين, 1, 2016 , رقم الوثيقة 40/ 4905/2016 pol

³ - البيانات متاحة على الرابط [http:// data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php](http://data.unhcr.org/syrianrefugees/regional.php)

وفي سنة 2016 بدأت خطة الاستجابة الاقليمية المنسقة, التي تشمل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية و تعرف باسم " خطة الاستجابة الاقليمية المرنة لدعم اللاجئين".

مساعدات قيمتها 5,78 مليار دولار أمريكي , منها 4,5 مليار دولار أمريكي .

وقد صممت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطط للعامين 2014-2015 تتمثل في :

- ما الذي تم التخطيط له , في إطار عملية تخطيط تقييم الاحتياجات العالمية ووضع الأولويات لمجموعات محددة من الاشخاص الذين تعتني بهم المفوضية
- الاجتياحات المحددة التي يمكن تغطيتها إذا تم توفير تمويل كامل ومرن (الأهداف الشاملة لعام 2015)
- الاحتياجات التي قد لا يتم تلبيتها في حال وجود نقص في تمويل الميزانية المعتمدة من اللجنة التنفيذية.

المطلب الثاني: المنظمات الدولية

ان النظام العالمي لحماية اللاجئين يعاني من الانهيار وهذا أمر واضح من أستراليا الى المخيمات في جنوب السودان و شوارع اسطنبول الباردة الى حصون الاتحاد الأوروبي المشددة للحراسة .

لقد اضطر 19,5 مليون انسان الى أن يبحث عن ملاذ آمن خارج حدود أوطانهم , على صعيد العالم بأسره . وعبى الحكومات واجب في مساعدتهم ولكن معظم الدول الغنية لاتعامل اللاجئين بإنسانيه , وبينما يختبئ هؤلاء خلف حدود مغلقة ووراء مخاوف من الاجتياح فقد سمحوا براحة بال بان تستضيف بلدان فقيرة, في الشرق الأوسط وافريقيا وجنوب آسيا بصورة غير معقولة من اجمالي اللاجئين تصل الى 86 بالمئة 21مليون العدد الحالي للاجئين عبر العالم , 1,2 مليون لاجئ بحاجة الى اعادة توطين قبل نهاية 2018.

لذا قدمت المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية مبادرات فعالة في حماية ومساعدة اللاجئين.

في حين تشدد الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات على ضرورة مواجهة الأزمات والحاجة إلى مواصلة تخفيف الأخطار المتصلة بالعنف الجنسي والعنف القائم على أساس النوع الجنس ضد النساء والفتيات والرجال وستواصل هاته اللجنة تحقيق الأمن لهاته الفئات المستهدفة في الدول المضيفة بالتعاون مع منظمات المجتمع المدني

أولاً: المنظمات الحكومية

وقد سبق و أن ذكرنا المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المطلب السابق لذا سنتطرق مباشرة لباقي المنظمات:

* منظمة العمل الدولية: و التي نشأت بعد الحرب العالمية الأولى وتعتبر أول وكالة دولية متخصصة بمقتضى الاتفاق الذي اعترف بمقتضاه الهيئة سنة 1946م حيث أبرم الاتفاق بين المجلسين الاقتصادي والاجتماعي و المنظمة وفقا للمادة 63 من ميثاق الأمم المتحدة ومن بين مبادئها القضاء على البطالة, وحماية النساء, وصولاً لتنظيم ساعات العمل¹.

* منظمة الطفولة اليونيسيف:

وهدفها اغاثة الأطفال المشردين و الذين فقدوا أسرهم أما ارتباطها باللاجئين كونها تقدم المساعدات المادية و الحماية عملاً بالاتفاقية الدولية لحقوق الطفل² وتبذل جهود الانشاء برامج تعليمية لتوعية الأطفال اللاجئين بحقوقهم وتقدم الدعم النفسي لهم و التطعيم و التغذية³.

* منظمة الصحة العالمية ودورها في مساعدة اللاجئين:

تم اعتماد الاتفاقية المنشأة للمنظمة في نيويورك بتاريخ 22 جويلية 1946م والتي دخلت حيز التنفيذ في 7 أفريل 1948م ويقع مقرها في جنيف(سويسرا). تهدف هذه المنظمة الى رفع

¹ عمر حفصي, آدم بلقاسم قبي, بدر الدين الشلبي, آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان وحرياته: دراسة في أجهزة الحماية العالمية و الإقليمية و اجرائها, ط1, دار الثقافة للنشر و التوزيع, عمان- الاردن, 2012, ص-83.

² نفس المرجع ص-84.

³ شرافات اسماعيل-شرفة لوصيف, الحماية الدولية للاجئين, المرجع السابق, ص-34.

المستوى الصحي العالمي, كذلك تساعد الحكومات بناءً على طلبها في تقديم الخدمات الطبية و يتجلى دورها في مساعدة اللاجئين من خلال تقديم العلاج لهم عن طريق التواصل مع مختلف وزارات الصحة في أغلب بلدان العالم.

عملت الدول المستقبلية على جملة من المجهودات لمساعدة اللاجئين فضلاً عن تدخل بعض المنظمات الغير حكومية؛ فعلى الصعيد الإغاثي تعمل الحكومة التركية بتوزيع حصص الغذائية على اللاجئين في المخيمات وهي عبارة عن المواد الغذائية الأساسية من شاي وسكر ورز وسمن وغيره، وفي بعض المخيمات مثل كلس توزع عليهم بعض المبالغ المالية العينية لشراء الحاجيات الخاصة والتي تقدر ب 200 ليرة للعائلة وكما يقوم الهلال الأحمر التركي بتوزيع الإغاثات على اللاجئين وبعض المنظمات غير حكومية كمنظمة الاي هاها التركية .

وفي العراق منذ بداية موجة اللجوء تم إجراء تشكيل مجموعات عمل فرعية لتنسيق الجهود والاستجابة والمساعدة للاجئين السوريين عملاً بما تم الاتفاق به بين وكالات الأمم المتحدة مع الدوائر الرسمية ذات الصلة والمنظمات غير حكومية بتاريخ 31مايو/أيار 2012 حيث تم الاتفاق على كيفية توزيع المعونات الإغاثية وتأمين المخيمات والمشرب والملبس والصرف الصحي

ثانياً: المنظمات غير الحكومية :

وتهتم هاته الأخيرة بقضايا اللاجئين لكن سنحاول ابراز أهمها في مجال الحماية و المساعدات.

*اللجنة الدولية للصليب الأحمر: تعود فكرة انشاء هاته اللجنة الى مبادرة "هنري دونان" وهذا أثناء معركة وسلفرين وبدأت هذه اللجنة بالتطور خلال الحرب العالمية الأولى و الثانية أما الارتباط الموجود بينها وبين اللاجئين يكمن في اعتبار هؤلاء مدنيين لا يمكن التعرض لهم فالدور الذي تلعبه هاته اللجنة في مساعدة اللاجئين يكمن في:

-تقديم المساعدات العاجلة التي يجب أن تكون شاملة لكل الضحايا الذين يحتاجون اليها دون تمييز ولا يجوز لأطراف النزاع رفضها لأي سبب كان لأنه عمل انساني .
-تقوم بإحصاء فئة اللاجئين و النازحين حسب الفئات الأكثر استحقاقا للمساعدات.
-تتعاون مع المجتمع الدولي في البحث عن سبل تخفيف هذه الظاهرة و ايجاد أماكن لحمايتهم ومساعدتهم¹.

-تلعب دور استقبال اللاجئين في مراكز اللجوء الأول .

*منظمة العفو الدولية:

تعود بدايات نشأة هذه المنظمة الى عام 1961م ويتمثل دورها في مساعدة اللاجئين مثل: جمع التبرعات بين أعضاء منظمة العفو الدولية من أجل مساعدة هؤلاء في تحسين بحقوق اللاجئين وترقية حقوق اللاجئين و الدعوة الى احترام حقوق الأطفال أما فيما يخص اللاجئين السوريين أحصت المنظمات الدولية عدد اللاجئين السوريين وقدمت توصيات لدول اللجوء خاصة تركيا بشأن هؤلاء وذلك حسب تقرير وزيرة الأسرة و الشؤون الاجتماعية "فاطمة شاهين" سنة 2013م على حرص الدولة التركية على توفير مناصب شغل لهم.²

المطلب الثالث: الاتحاد الأوروبي

تبلورت المبادرات في الاتحاد الأوروبي بالاتفاقية الأوروبية لحقوق الانسان في 4 نوفمبر 1950م, لا تتضمن أي حكم يضمن حق اللجوء ولا تفرض أي التزام على الدول المتعاقدة باستقبال الأجانب حيث المادة الثالثة من هذه الاتفاقية تحظر رد الأجنبي نحو دولة يمكن أن

¹ ابراهيم حسين معمر, دور المنظمات غير الحكومية في حماية حقوق الانسان (الحالة التطبيقية) كلية الاقتصاد والعلوم السياسية, جامعة القاهرة, 2011م, ص-15.

² نادية حسن عبد الله, اللاجئين السوريين معاناة وحقوق ضائعة, الحوار المتمدن, العدد 4054 , أبريل 2013 , ص5.

يتعرض فيها للاضطهاد، وتنص المادة السالفة الذكر على ما يلي: " لا يجوز اخضاع أي انسان للتعذيب ولا للمعاملة القاسية أو العقوبة المهينة للكرامة"¹.

وتعتبر هذه الاتفاقية نموذج دولي متطور في مجال حماية اللاجئين وتقرير ضمانات لازمة وتداركت الدول الأوروبية القصور و النقص من خلال اجتماع مجلس أروبا عام 1961م وذلك باقتراح نص خاص يقضي بالاعتراف بحق كل فرد بأحكام هذه الاتفاقية في طلب اللجوء اذا توافرت فيه الأسباب و الظروف التي تعطيه الحق في ذلك أي طلب اللجوء وبما أن الأزمة السورية أفرزت عددا هائلا من اللاجئين يتم استقبالهم في دول الاتحاد الأوروبي منها فرنسا، النرويج، ألمانيا، اليونان .

وقد قدمت الدول الأوروبية خطط للتعاطي مع اللاجئين و جاءت خطة الاتحاد الأوروبي في أوائل تشرين الأول 2015 وتضمنت أجندة التعامل مع قضية اللاجئين، حيث شملت حزمة من الخطوات والمشاريع، منها:

زيادة ميزانية المراقبة على الحدود، وتقديم مساعدات فنية إضافية لدول الجبهات الأمامية، مثل إيطاليا واليونان ومالطا، وتشكيل لجنة لاقتراح قائمة بـ "الدول الآمنة" التي يجب إعادة اللاجئين إليها، ومراجعة ما يعرف بنظام دبلن، الذي ينص على أن القادمين يجب أن يطلبوا اللجوء في أول دولة يدخلونها في الاتحاد الأوروبي، والنظر في توزيع اللاجئين على دول الاتحاد وفقاً لكووتا مقرررة وإلزامية.

تفاقم أزمة اللاجئين السوريين وسعيهم المتزايد للوصول إلى أوروبا هرباً من الحروب في بلادهم وتدهور الأوضاع المعيشية، وضعت أوروبا أمام هذه الأزمة التي استقبلت مالا يقل عن 120 ألف لاجئ على مدى أربع سنوات، حيث تأرجحت الدول الأوروبية بين الرفض والمستقبل للاجئين لدافع إنساني لما لحق بهم من موت في البحر الأبيض المتوسط، وبحر إيجه في قوارب الموت .

اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على "خطة عمل مشتركة" تقضي بتعبئة أموال أوروبية واستقبال لاجئين يتدفقون إلى تركيا في أوروبا، مقابل فتح مراكز استقبال لطالبي اللجوء على

¹ شرافات اسماعيل-شرفة لوصيف، مرجع سبق ذكره، ص-62

الأراضي التركية بتمويل من الاتحاد الأوروبي، كما يطالبون بأن تسيّر مزيداً من الدوريات وعمليات الإغاثة في عرض البحر قبالة سواحلها، وأن تسترد المهاجرين الاقتصاديين المبعدين من الاتحاد الأوروبي.¹

وتسري الصفقة الأوروبية-التركية أيضاً، مع فرق كبير في حجم المساعدات، على مساعدة لبنان والأردن والعراق ومصر، في سياق عملية "تقليل الحوافز" الشاملة. وفي الثامن من آذار الماضي، حدد الأوروبيون أطر اتفاق، كان ضمن بنوده تسجيل كل لاجئ وضع قدميه على الحدود اليونانية بعد 19 آذار/ مارس ضمن خطة إعادة اللاجئين إلى تركيا. وفي محاولة لثني طالبي اللجوء عن دفع مبالغ مالية لمهربي البشر والقيام بالرحلة المحفوفة بالخطر عبر البحر، من المقرر أن تقوم سلطات الاتحاد الأوروبي بإعادة توطين لاجئ واحد سوري من تركيا مقابل كل مهاجر يتم إرجاعه من الجزر اليونانية.²

قدم الاتحاد الأوروبي رزمة متكاملة من المقترحات التي تساعد في معالجة أزمة اللاجئين التي تواجه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول المجاورة بما يتضمن معالجة الأسباب الجذرية التي تقود الناس للسعي إلى اللجوء في أوروبا ، وتمثلت في مجموعة من الإجراءات التي ستخفف الضغط على الدول الأعضاء الأكثر تأثراً خاصة اليونان وإيطاليا من خلال اقتراح بنقل 120.000 شخص هم بحاجة واضحة إلى حماية دولية إلى دول أخرى في الاتحاد الأوروبي ،حيث تقترح المفوضية الأوروبية قانون لإقامة أوروبية موحدة لدول المنشأ الآمنة ستسمح بالنظر بشكل أسرع في طلبات اللجوء

¹ طارق عزيزة، السوريين في ألمانيا و التفكير في المستقبل، موقع "ابواب"، 1 مايو 2016.
² عبد الله التركماني، واقع اللاجئين السوريين في أوروبا ومشكلاتهم، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، 8 نوفمبر 2016.

ألمانيا بدورها شهدت مظاهرات تطالب بالتحرك للتعامل الإنساني مع اللاجئين والتخفيف من مآسيهم، واتخذت مواقف مساندة لهم ودافعت على ضرورة استقبالهم .

يمكن القول أن السلوك الأوروبي مع أزمة اللاجئين لم يكن متماثلا فيوجد دول أبدت تسامحا وتفهما لهذه الأزمة وتمسكت بالقيم الأوروبية ، ودول تذرعت بهواجس أمنية وديمغرافية اتخذت سياسات غير بناءة تجاه اللاجئين ومعظم هذه الدول كانت دول عبور للاجئين والكارثة كانت في أن كل دول الاتحاد الأوروبي لم يقبل اللاجئين إلا من الواصلين إليها وهذا كان سببا في غرق الكثير من الأبرياء وتعرضهم لعمليات النصب من قبل مافيات التهريب كما قامت بعض الأجهزة الحكومية في اليونان وإيطاليا وبلغاريا باستخدام العنف والتعذيب مع اللاجئين، ثم تقوم بإطلاق سراحهم في داخل أراضيها وأحيانا بعد نقلهم إلى مناطق حدودية، في محاولة منها لدفعهم للهجرة إلى دول اوروبية اخرى .

ومثلت مشكلة اللاجئين العالقين في ميناء كاليه في فرنسا والذين يحاولون العبور إلى بريطانيا وسط امتناع من السلطات الفرنسية عن اتخاذ إجراءات بحقهم ،ممارسة فرنسية لتصدير أزمة اللاجئين على أرضها إلى بريطانيا .

السلوك الرافض لاستقبال اللاجئين في بعض العواصم الأوروبية كشفته سلوكيات حكوماتها التي اقف في الخطوط الاولى للتصدي للمهاجرين ،من بينها المجر التي أعلنت عن إنشاء جدار عازل لحمايتها وهو ما قوبل برفض من جانب المفوضية الأوروبية ...من جهتها قررت الدنمارك تقليص الإعانات الاجتماعية للاجئين ،وحددت مناطق إقامتهم كما أعلنت

خروجها من برنامج الاتحاد الأوروبي لإعانة توطين طالبي اللجوء ، وإشارة الى امكانية في خطوة ابعد من ذلك تحذر فيها من الهجرة اليها بعد خفض الإعانات المخصصة للاجئين القادمين حديثا إلى بلادها بمقدار 50 بالمئة

✓ استنتاجات المبحث الثالث :

- في سنة 2016 بدأت خطة الاستجابة الإقليمية المنسقة التي تشمل الحكومات ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وتعرف باسم خطة الاستجابة المرنة لدعم اللاجئين.
- كما وضعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين خطط للعامين 2014-2015 ووضع أولويات لمجموعات محددة الذين تعتني بهم المفوضية .
- اتفق الاتحاد الأوروبي مع تركيا على "خطة عمل مشتركة" تقضي بتعبئة أموال أوروبية واستقبال لاجئين يتدفقون إلى تركيا في أوروبا، مقابل فتح مراكز استقبال لطالبي اللجوء على الأراضي التركية بتمويل من الاتحاد الأوروبي .
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر تقدم إحصاءات لفئة اللاجئين وتتعاون مع المجتمع الدولي في البحث عن سبل التخفيف من هذه الظاهرة .
- منظمة العفو الدولية قدمت توصيات لدول اللجوء خاصة تركيا لتوفير مناصب شغل للاجئين.
- وقدمت أيضا توصيات لدول اللجوء في تحسين حقوق اللاجئين وترقية حقوق اللاجئين و الدعوة الى احترام حقوق الأطفال.
- تمثل السلوك الأوروبي مع أزمة اللاجئين لم يكن متماثلا فيوجد دول أبدت تسامحا وتفهما لهذه الأزمة وتمسكت بالقيم الأوروبية، ودول تذرعت بهواجس أمنية

إستنتاجات الفصل الثاني :

من بين أهم مايمكن إستخلاصه من هذا الفصل :

أن سورية دولة لها مكانة على الساحة الإقليمية والدولية ، سواء من الناحية الإقتصادية او السياسية وحتى الثقافية والحضارية فعقبته العديد من الحضارات منها حضارة الأكاديون ،الأشوريون ، العموريون ، الاراميون ،الفينيقيون والعرب .

وتلعب سورية دور مهم لاغنى عنه في الشرق الأوسط وتتمتع بنهضة إقتصادية أكسبتها قوة جعلتها محل أطماع الدول الأوروبية والأمريكية .

ودخلت سورية مرحلة جديدة منذ 2011 حيث توقع الكثير من السوريين عدم تأثر النظام السوري بالأحداث التي شهدتها الدول العربية بداية من تونس ، مصر ، ليبيا ، اليمن ..

أوهم الكثيرين على سقوط نظام بشار الأسد الذي يصف الأزمة أنها مجرد تجليات داخلية لصراع إقليمي ودولي شرس ،ولم يحسم الأمر إلا بعد ، سواء من قبل النظام (القضاء على الثورة) أو قبل الثوار (إسقاط النظام الحاكم) ، ويرجع ذلك إلى تدخلات دولية في هذه الأزمة وعلى رأسها التدخل الروسي واستخدامه المتكرر لحق الاعتراض في مجلس الأمن ، والولايات المتحدة الامريكية .

ما مرت به سورية من أحداث على المستوى الداخلي من أوضاع أمنية وإنسانية انعكست على السوريين بنزوحهم ولجوءهم إلى الدول المجاورة لها هرباً من الإقتتال الدائم والمستمر والمستهدف للمدنيين وانعدام سبل العيش والخوف المستمر ،أحدثت كل هذه الأوضاع بروز مشكلة اللاجئين السوريين نحو الدول المجاورة بحثاً عن الأمان والحماية والذين سجلوا بأعداد هائلة .

عملت وتعمل الدول المجاورة لأسباب إنسانية في توفير الحماية للاجئين السوريين وتلبية حاجاتهم وتقديم المساعدات الإنسانية ومختلف الخدمات الإجتماعية ، كما رحبت الدول الأوروبية وفتحت أبوابها للاجئين السوريين في لفئة إنسانية تجاههم بالأخص في تأمين لهم الظروف المواتية للعيش وحمايتهم .

رغم الاستجابة الإنسانية الدولية والإقليمية في تقديمها للمساعدات المتواصلة إلا أن استمرارية الأزمة السورية أثرت بشكل واضح على زيادة تفاقم حدة أزمة اللاجئين ومواقف الدول لعدم استيعاب الأعداد الهائلة من اللاجئين.

عدم شمول اللاجئين السوريين كافة مواقع الإيواء في الدول المضيفة لأسباب عدة يعود بعضها إلى عدم احترام تلك الدول للقانون الدولي الإنساني والعلاقات ما بين الدول ولعدم وجود لجان قانونية توضح للاجئ وضعه القانوني داخل بعض الدولة المستقبلية.

تبنى سياسات متنوعة قصيرة وطويلة المدى لمعالجة الأزمة وآثارها للوصول إلى تسوية سياسية للأزمة السورية يمكن أن يكون حلاً ناجحاً لأزمة اللاجئين وينهي معاناتهم.

يتوسط الشرق الأوسط العالم بأكمله ويتوفر على إمكانات هائلة من عوامل القوة المختلفة، ويعد محط أنظار القوة الكبرى للسيطرة عليه تتكون سوريا بهذا بؤرة التوتر التي اخلطت كل الأوراق .

الخاتمة:

إن موضوع الدراسة تمحور حول مسألة اللاجئين فبالجوء من المسائل الحساسة في الأجندة الدولية التي كسبت الصدارة مع ظهور اللاجئين السوريين ،حولنا إبراز مدى تأثير الموائيق الدولية والعمل السياسي للتحكم في هذه الظاهرة في ظل الأزمة السورية التي تمثل نقطة تحول وتغيير في الوضع القائم حيث خلفت آلاف القتلى والمآسي والمعاناة الإنسانية البالغة وتفكك بنية الشعب الاجتماعية وظهور الأحقاد الطائفية والنزاعات الانفصالية لدى بعض الإثنيات وتشريد المئات إلى دول وأقاليم أخرى ويبقى الأمر متوقف على ردود الأفعال الدولية وسرعة تحولها واستجابتها في حين أظهرت ايضا الدراسة إقتصار تدخل المنظمات الدولية في قضية اللاجئين السوريين على العمل الإغاثي الذي تمحور على المساعدات الإنسانية عبر المنظمات غير الدولية وبالتالي تبقى المسألة ذات بعد سياسي مرهون بمجريات الأزمة السورية وتبعاتها واتباطها بمنطقة الشرق الأوسط ومكانتها الجيوسياسية المهمة في الخارطة العالمية .

نرصد من خلال الدراسة النتائج الآتية :

- لدى المشرق العربي مكانة جيوسياسية مهمة في الخارطة العالمية ،وأي تغيرات سياسية في المشرق العربي تؤثر على محيطها الجغرافي والأزمة السورية لا تخرج عن هذا الإطار اذ تأثرت دول الجوار بالمتغيرات السياسية والأمنية الجارية في سوريا .

- خلفت الأزمة السورية تهديد للأوضاع الأمنية مما خلف ذلك نزوح ولجوء الشعب السوري ،إضافة إلى المآسي والمعاناة الإنسانية البالغة وتفكك بنية الشعب الاجتماعية وظهور الأحقاد الطائفية والنزاعات الانفصالية .

- حضي اللاجئين السوريين بترحيب كبير لدى الدول الأوروبية خاصة ألمانيا لخلفيات عديدة منها فاعلية الإطار القانوني الإنساني على عكس الدول العربية

- الملاحظ لحركة اللاجئين السوريين أنهم لديهم مميزات خاصة عن غيرهم تحسب لهم كعامل إيجابي مثل كفاءة اليد العاملة
- محاولة لدول الجوار الإقليمي لاستيعاب تدفق اللاجئين السوريين واللاجئين المقيمين داخل أراضيها منذ التدفق الأول، بوضع إطار من الاستراتيجيات لمواجهة الأزمات والتكيف من أجل تحسين المساعدات والحكم على فعاليتها في تحقيق جوانب من المعاناة التي يعفها اللاجئ السوري .
- أثبت تواصل الأزمة السورية إلى حد الآن عجز المجتمع الدولي ومجلس الأمن على حفظ الأمن والسلم الدوليين في المنطقة .
- إن الأزمات المعقدة والحروب تحتاج لاستراتيجيات مناسبة ودقيقة من أجل تحقيق إنفراجا وصناعة الحلول ،وهذه بدورها تتطلب عقلانية وموضوعية لفهم الواقع .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية

أولا /: المصادر :

- القرآن الكريم

ثانيا /: المراجع :

أ/ الكتب :

1- أمر الله برهان ، حق اللجوء السياسي دراسة في نظرية حق الملجأ في القانون الدولي ،(القاهرة : دار النهضة العربية ،2008)

2- الوالي عبد الحميد ، إشكالية اللجوء على العقدين العربي والدولي ، (الدار البيضاء : مطبعة دار النشر المغربية ، بدون سنة طبع)

3- أبو هيف علي صادق ، القانون الدولي العام : النظريات والمبادئ العامة ، أشخاص القانون الدولي ، النطاق الدولي ، العلاقات الدولية ، الحرب والحياد ، (مصر : منشأ المعارف ، 1900 ،

4- الشرقاوي سعاد ،نسبة الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم الدولي ،(دار النهضة العربية : القاهرة ،1979)

5- أبو الوفا احمد ، القانون الدبلوماسي الدولي ، (دار النهضة العربية : القاهرة ،1992)

6- عمر حفصي، آدم بلقاسم قبي، بدر الدين الشلبي، آليات الحماية الدولية لحقوق الانسان وحرياته: دراسة في أجهزة الحماية العالمية و الاقليمية و اجرائها، ط1، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان- الاردن، 2012

ب/الرسائل :

1- الجبور أحمد فليح، التنظيم القانوني للجوء على الصعيدين الدولي والوطني ،رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في الحقوق ، جامعة الإسراء الخاصة ، عمادة الدراسات العليا ،كلية الحقوق 2010.

2- الغنيمي حمدي ، الملجأ في القانون الدولي ، رسالة دكتوراه بجامعة الإسكندرية ،كلية الحقوق ،1986.

3- بن السلامة إسحاق ،استراتيجية التمثيل الدبلوماسي في إدارة الأزمات الدولية ،قسم العلوم السياسية ،جامعة عمار ثلجي الأغواط ،2014.

- 4- آيت قاسمي حورية، تطور الحماية الدولية للاجئين ، رسالة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص قانون ، جامعة مولود معمري تيزي وزو، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مارس 2014.
- 5- معروق سليم ، حماية اللاجئين زمن النزاعات المسلحة الدولية ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم القانونية ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة 2009.
- 6- مرابط زهرة ، الحماية الدولية للاجئين في النزاعات المسلحة ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون ، جامعة مولود معمري ، تيزي وزو، 2011
- 7- بوراس زهيرة ، جغلوا مروى ، تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية ، جامعة العربي التبسي ، تبسة ، 2016.
- 8- - شرافات اسماعيل ;شرفة لوصيف ، الحماية الدولية للاجئين ، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص : القانون الدولي الانساني ، جامعة عبد الرحمان ميرة - بجاية- سنة 2015/2014.

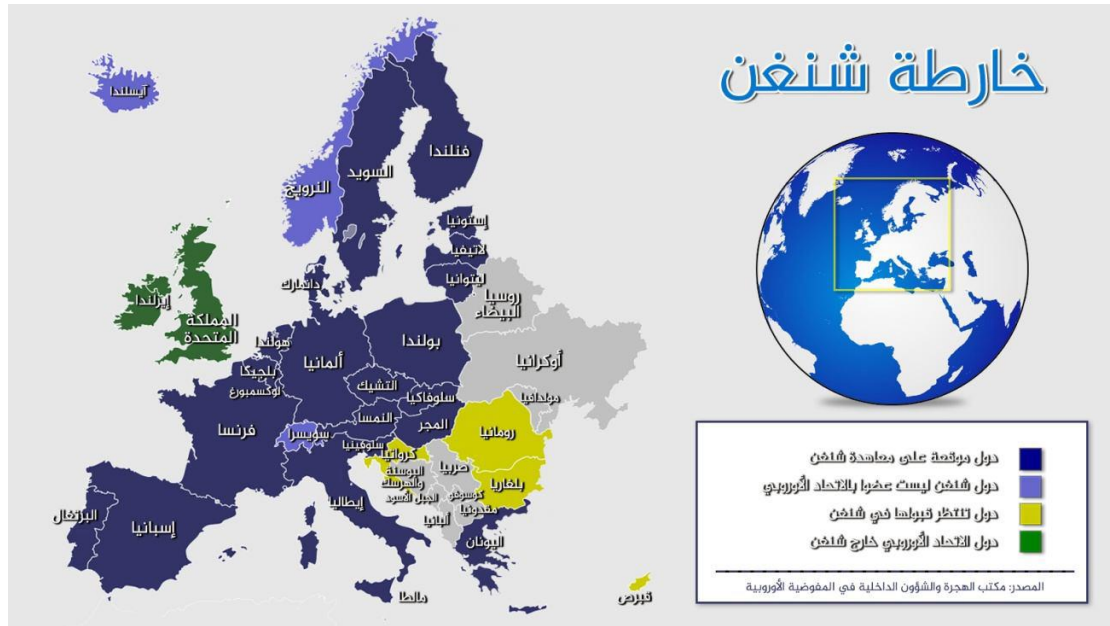
ج/ المجلات :

- 1- بلمديوني محمد ، وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني ، كلية الحقوق والعلوم السياسية لجامعة حسبية بن بو علي ، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، الشلف، العدد 17 جانفي 2017.
- 2- محمود السيد حسن داود ، حماية اللاجئين إبان النزاعات المسلحة ، في مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام ، جمهورية مصر العربية ، مطابع مؤسسة الأهرام ، المجلد 40، العدد 262، اكتوبر 2005.
- 2- صلاح الدين طلب فرج ، حقوق اللاجئين في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي ، مجلة الجامعة الإسلامية (سلسلة الدراسات الإسلامية) المجلد 17، العدد 1، 2009.
- 3- الرشدي أحمد ، الحماية الدولية للاجئين ، ط1، القاهرة : مركز البحوث والدراسات ، 1997.
- 4- تحديد وضع اللاجئين ، برنامج التعليم الذاتي ، مطبوعات المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين . 2005
- 5- الربيع وليد خالد ، حق اللجوء السياسي في الفقه الإسلامي والقانون الدولي (دراسة مقارنة) ، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة الكويت .
- 6- الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية ، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية ، العدد 17، جانفي 2017.
- 7- الخطيب الحسني أحمد معاذ ، حالة الثورة السورية تحديات الإنتقال الديمقراطي ، إعادة بناء الدولة ، مركز الجزيرة للدراسات ، الدوحة 2012.

8- أحمد أبازيد، تحالفات متبادلة، مركز الجزيرة للدراسات الإستراتيجية، اتفاق و شقاق المعارضة السورية المسلحة،

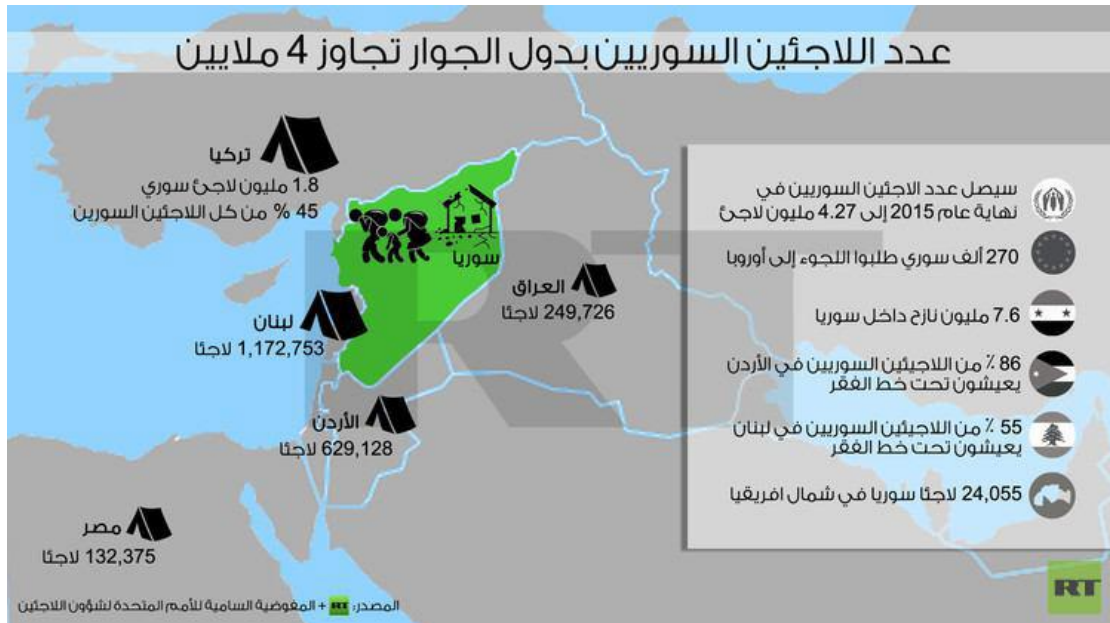
<http://studies.aljazeera.net/reposts/2015/05>.

الملحق: 01



المصدر: <http://arabic.rt.com/photolines/788133> (29/05/2016)

الملحق : 02



<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/newscoverage> (02/06/2017)

المخلص:

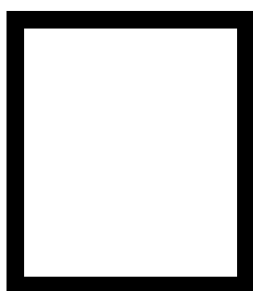
حاولنا من خلال هذه الدراسة التعرض لواحدة من القضايا التي باتت محل أنظار القوى الدولية الكبرى في العلاقات الداخلية ما بين الدول تستدعي التدخل الفوري لما لما ينجر عنها من أزمة إنسانية كبرى وهي ظاهرة اللجوء التي تمثل محصلة لبقية الانتهاكات حيث تظهر بحجمها الكمي غير المسبوق في العصر الحديث ،وتعتبر سورية نموذجا لأزمة طويلة الأمد في الشرق الأوسط في تعنت للنظام التخلي عن الحكم والمواجهات العسكرية المستمرة بينه وبين المعارضة في مناطق تواجد المدنيين يقابله سكوت المجتمع الدولي وعدم جدية الأطراف الكبرى ،وتختلف أوضاع اللاجئين السوريين من دولة لأخرى وفقا لعدد اللاجئين في الدولة وسياساتها تجاه الأحداث في سوريا بشكل عام ،وسياساتها تجاه اللاجئين بشكل خاص ،والإمكانيات المالية لهاته الدولة، على خلاف ذلك أدت مشكلة اللجوء بشكل عام إلى مشاكل إقتصادية واجتماعية وسياسية في المجتمعات المضيفة ،إضافة ومن خلال الدراسة يتضح أن ظاهرة اللجوء في ظل الأزمة السورية طغت عليها خلفيات وأبعاد سياسية لمصالح الدول الكبرى في منطقة الشرق الأوسط في حين هناك فراغ واضح لتطبيق مبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وإخفاق هيئات المجتمع الدولي في التحكم في الظاهرة وأسبابها .

Summary :

Address This study is one of the issues That are the subject of the attention of the international power in the internal relations between States for immediate international power in the internal relations between States for immediate intervention to whittle the major humanitarian crisis and is the issue of asylum which the outcome of the rest of the violations where the quantitative

size unprecedented in the modern era, and Syria considered a model in the Middle East the prolonged crisis in the intransigence of the abandonment of the judgment and the military confrontations continued between him and the opposition in the presence of civilians, to be offset by the silence of the international community and the non-seriousness of the parties of the major conditions differ from the Syrians refugees from one State to another, according to three factors is the number of the Syrian refugees in this state, and the policy of the State toward events in Syria, and its policy toward refugees In particular, the financial possibilities of this state, otherwise the problem of asylum in general to the problems of economic and social and political in the host communities and of the European countries and is the problem, which had a vital impact on refugees and host communities, which led this flow to exacerbate the problems, which called for the formulation of policies by host States and the responsibility of the Office of the United Nations High Commissioner for Refugees in providing international protection to refugees and to the Syrians and find permanent solutions to their problem .

الختمة



قائمة

المراجع
□
والمصادر.

□
□
□



□: الفصل الأول:

المبحث الأول: نشأة ظاهرة

□. اللجوء

المبحث الثاني: نشأة اللجوء

□. وأسبابه

□. المبحث الثالث: مفهوم اللجوء.

□ الفصل الثاني: □



المبحث الأول: أسباب وعوامل

نشأة أزمة اللاجئين. □

المبحث الثاني: المواقف والجهود

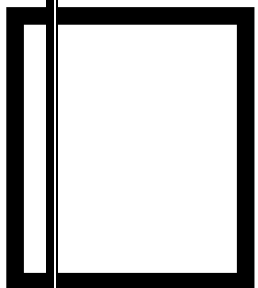
الإقليمية. □



المبحث الثالث : المبادرات

الدولية والأممية. □

الملاحق



مقدمة